تفسير آيات الصفات باللازم مع الإثبات

إعداد

د. عماد طه أحمد الراعوش

أستاذ مشارك - قسم القرآن الكريم وعلومه

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

ملخص البحث

وردت في القرآن الكريم والسنة ألفاظ صفات مضافة لله عز وجل، والمفسرون إزاء هذه الألفاظ منقسمون إلىٰ ثلاثة فرق، الأول: يحملون ألفاظ الصفات في القرآن والسنة علىٰ ظاهرها، ويثبتون من خلالها لله الصفة المفهومة من ظاهر اللفظ، والثاني: نفي الصفة وتأويل اللفظ إلىٰ أحد المعاني المحتملة، مع إثبات الصفة من نصوص أخرىٰ، والثالث: تأويل اللفظ إلىٰ أحد المعاني المحتملة مع نفي الصفة بالكلية. وهذه الدراسة تتناول موقف الفريق الأول الذين يحملون اللفظ علىٰ ظاهره، ويثبتون الصفة من خلاله، من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف. والمشكلة التي تركز الدراسة عليها هي أنهم في غالب الأحيان لا يصرحون بالإثبات بل يكتفون بالإشارة إلىٰ معنىٰ لازم للصفة. وهذا أصل معروف عندهم ويسمونه التفسير باللازم، وهو مختلف عن التأويل الذي يقوم علىٰ نفي المعنىٰ الأصلي، مختلف عنه مع أنهما قد يتشابهان؛ لأن المفسر باللازم يثبت الأصل بينما المؤول ينفيه. وهذا الأمر ربما يوقع في اللبس في فهم موقف هؤلاء، فيظن القارئ أن المفسر إن لم يصرح بإثبات الصفة نفاها، وإن فسرها بلازمها أوّلها، وإن فسرها في موضع بلازم وفي موضع آخر بلازم آخر تردد فيها. والحق أنه في كل ذلك ينطلق من إثبات الصفة صراحة أو ضمنا، إن رأىٰ أن اللفظ موضوعا للدلالة علىٰ الصفة، ثم بعد ذلك يفسرها بلازم مناسب للسياق، ولا شيء يُلزمه إن أثبت في موضع أن يثبت في كل المواضع، وإن فسر بلازم في موضع أن يفسر به في سائر المواضع؛ لأن السياق والتركيب واللفظ يختلف من موضع لآخر. بل قد ينفي أحدهم الصفة، ويؤوّل اللفظ، ومع ذلك لا يُعد مؤولا للصفة، بل مؤولا للفظ؛ لأنه لا يراه موضوعا للدلالة علىٰ الصفة ابتداء. ولحل هذه الإشكالات جمعت أقول هذا الفريق في هذه صفات الذات في كل مواضعها من القرآن باستقراء تام، وحللتها وصنفتها، ووقفت من خلال ذلك علىٰ طرقهم في إثبات الصفة وتفسيرها، وناقشت كل ذلك واستشهدت عليه من القرآن والسنة وأقوال السلف.

الكلمات المفتاحية: تفسير، دلالات، اللازم، صفات، منهج، سلف

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، الحمد تقدست أسماؤه وتعالت صفاته، لا إله إلا هو له الأسماء الحسنىٰ، وصف نفسه بصفات الكمال والجلال،﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾[الحشر: ٢٣، ٢٤].

والصلاة والسلام علىٰ نبي الهدىٰ الرسول المصطفىٰ، عرف ربه وأثبت وصفه كما أوحي له، وقدسه وسبحه، وعلم أمته بم يسمونه، وكيف يصفونه، وأمرهم أن يصفوه بما وصف به نفسه من غير تعطيل ولا زيادة ولا نقص، ولا كيف ولا شبه ولا مثل،﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورىٰ: ١١].

والدعاء والثناء علىٰ آله وصحبه ومن سار علىٰ نهجه، الذين سموا الله بأسمائه الحسنىٰ ووصفوه بصفاته العلىٰ، متبعين غير مبتدعين ولا معطلين ولا محرفين ولا مؤولين ولا مكيفين ولا مشبهين ولا ممثلين. ولمن سار علىٰ نهجهم، وحفظ فضلهم، ونشر علمهم، ونصرهم وانتصر لهم.

وإني لأسأل الله أن أكون من هؤلاء الأجلاء؛ ولأجل ذلك عقدت اللواء وشرعت في كتابة هذا البحث نشرا لعلمهم، وتوضيحا لمقصدهم، ودفاعا عنهم والتماسا للعذر لهم، لأني وجدت من لم يبلغ علمهم، ولم يحظ بفضلهم، يسيء فهمهم، ويظن أنه كشف طويتهم، ووقف علىٰ نيتهم، فيخوض فيهم قدحا، ويتطاول عليهم ردحا.

وإني لما وجدت من هؤلاء، من يتهم أئمة السلف في تفسيرهم لآيات الصفات بأنهم مؤولين غير مثبتين، ومجسمين غير منزهين؛ لأنه لم يعرف منهجم، ولم يفهم طريقتهم، ولم يألف عبارتهم. فخلط لأجل ذلك، وظن أن عدم تصريح الإمام بالصفة نفيا، وأن تفسيره بلازمها تأويلا، وأنه إن أثبت لفظا علىٰ أنه صفة وجب عليه أن يثبت كل لفظ

كذلك، وإن فسر بلازم في موضع وجب عليه أن يفسر كل المواضع بذلك.

وما حملني على خوض الغمار وكشف الأستار، أني رأيت بعض الأبرار يقعون في ما وقع به أولئك الأشرار، فيتهمون السلف بالتأويل تارة وبالتناقض تارة أخرى، لكن ليس عن سوء نية وفساد طوية، بل قله دراسة وضعف فراسة.

أسئلة الدراسة:

- هل عدم تصريح السلف بإثبات الصفة نفي لها؟
- هل تفسير الصفة بلوازمها تأويل لها؟
- هل تفسير الصفة بلوازم مختلفة تناقض أو تردد فيها؟
- هل كل آية ورد فيها لفظ يدل على صفة يدل على ثبوت الصفة لله عز وجل؟
- هل تأويل لفظ من ألفاظ الصفات يعد تأويلا للصفة؟
- هل إثبات السلف لفظا على أنه صفة يلزم منه إثباته كذلك في كل موضع؟
- هل تفسير الصفة بلازم من لوازمها يلزم منه التفسير به في كل موضع؟

أهمية الدراسة:

- تعلقها بموضوع من موضوعات العقيدة والتفسير المهمة وهو آيات الصفات.
- تناولها مشكلة من مشكلات التفسير وهي تفسر آيات الصفات.
- توضيحها لمنهج السلف في آيات الصفات.
- الدفاع عن السلف في ما اتهموا به في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

- توضيح منهج السلف وطريقتهم في تفسير آيات الصفات.
- بيان تفسير الصفات باللازم وأهم قواعد ذلك.
- توضيح الفرق بين التفسير باللازم والتأويل.

- بيان المواضع التي اتفق السلف فيها علىٰ إثبات الصفات، والمواضع التي اختلفوا فيها، وبيان سبب ذلك.

الدراسات السابقة:

لم أقف فيما رجعت له من مكتبات وكتب علىٰ مثل هذه الدراسة، ومع أن كتب التفسير تناولت آيات الصفات، وكتب العقيدة كذلك، إلا أنها لم تتناول ما ذكرته في أهمية الدراسة وأهدافها، ووقفت علىٰ رسالة ماجستير بعنوان التفسير باللازم عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية للباحث أحمد الربعي، ذكر فيها في الفصل الخامس في المبحث الثاني أثر التفسير باللازم في آيات العقيدة ذكر فيه ضمن آثار التفسير باللازم إثبات لوازم أسماء الله وصفات واقتصر فيه علىٰ نقلين من شيخ الإسلام وابن القيم.

لذا تمتاز هذه الدراسة بأنها قامت علىٰ جمع استقرائي تام لكل أقول المفسرين السلف في آيات الصفات، ثم استنباط طريقتهم في تفسيرها، وبيان ما اتفقوا علىٰ إثباته، وما اختلفوا فيه، وما فسروه بالدلالة المطابقية وما فسروه بالدلالة الالتزامية.

حدود الدراسة:

الصفات الذاتية الخبرية، وهي: الوجه والعينان واليدان والساق، الواردة في القرآن الكريم، وفي تفاسير المفسرين الذين يحملون ألفاظ الصفات المضافة إلىٰ الله عز وجل علىٰ ظاهرها ويثبتون لله عزو جل من خلالها الصفة المناسبة للفظ، وهم الطبري، والسمعاني، والبغوي، وابن كثير، والقنوجي، والقاسمي، والسعدي، وألحقت بهم من اشتهروا بتفسير آيات الصفات علىٰ منهج السلف وهم البخاري، وشيخ الإسلام، وابن القيم، ومن له تفسير لكثير من هذه الآيات وهم الشنقيطي، وابن عثيمين.

منهج البحث:

- المنهج الاستقرائي التام، لجمع أقوال المفسرين السلف في هذه المواضع.

- المنهج التحليلي، لتحليل أقوالهم.
- المنهج المقارن، للمقارنة بين كلام الإمام في سائر المواضع مع كلام الأئمة الآخرين.
- المنهج الاستنباطي، لاستنباط منهجهم في تفسير آيات الصفات
- المنهج النقدي، لنقد أقوالهم، ونقد الشبهات التي ترد عليهم

خطة الدراسة:

التمهيد: عقيدة السلف في آيات الصفات، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: قواعد في فهم صفات الله تعالىٰ.

المطلب الثاني: الدلالات اللفظية.

المطلب الثالث: الدلالة اللفظية الوضعية وأقسامها.

المبحث الأول: التفسير باللازم، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: معنىٰ اللازم

المطلب الثاني: المراد بالتفسير باللازم.

المطلب الثالث: تفسير صفات الله باللازم.

المطلب الرابع: الدافع لترك المعنىٰ الأصلي والتفسير باللازم.

المطلب الخامس: التفسير باللازم ليس اختلافا في التفسير.

المطلب السادس: الفرق بين التفسير باللازم والتأويل.

المطلب السابع: التفسير بلازم الصفة لا يعني أن يفسر بها دائما.

المطلب الثامن: اثبات المفسر صفة في موضع لا يعني إثباتها دائما.

المبحث الثاني: الوجه، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: إثبات صفة الوجه

المطلب الثاني: الدلالة بإرادة الوجه أو ابتغائه علىٰ الإخلاص لله وطلب رضاه

المطلب الثالث: الدلالة ببقاء الوجه علىٰ بقاء الله

المطلب الثالث: دلالة الوجه في قوله تعالىٰ:﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ ١١٥﴾ [البقرة:١١٥]

المبحث الثالث: العين، وفيه المطلبان التاليان:

المطلب الأول: اثبات صفة العين

المطلب الثاني: دلالة العين المطابقية ودلالاتها الالتزامية.

المبحث الرابع: اليد، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: إثبات صفة اليد.

المطلب الثاني: الدلالة باليد علىٰ الجود والخير.

المطلب الثالث: الدلالة باليد علىٰ القوة.

المطلب الرابع: الدلالة باليد علىٰ الملك والسيطرة.

المطلب الخامس: دلالة اليد في سياق النهي عن التقدم علىٰ الله عز وجل.

المبحث الرابع: الساق، وفيه المطلبان التاليان:

المطلب الأول: إثبات صفة الساق.

المطلب الثاني: دلالة الساق في قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴿٤٢﴾﴾ [القلم: ٤٢]

الخاتمة.

* * *

التمهيد
عقيدة السلف في آيات الصفات

المطلب الأول: قواعد فهم صفات الله تعالىٰ:

القاعدة الأولىٰ: صفات الله تعالىٰ كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

القاعدة الثانية: الصفات الثبوتية تنقسم إلىٰ قسمين:

القسم الأول: الذاتية وهي: التي لم يزل ولا يزال متّصفا بها كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزّة، والحكمة، والعلو، والعظمة؛ ومنها: الصفات الخبريّة: كالوجه واليدين والعينين.

القسم الثاني: الفعلية وهي: التي تتعلّق بمشيئته، إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء علىٰ العرش، والنزول إلىٰ السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين، كالكلام فإنه باعتبارِ أصله صفة ذاتية؛ لأن الله تعالىٰ لم يَزَلْ متكلما ولا يزال، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته يتكلّم متىٰ شاء بما شاء كما في قوله. تعالىٰ:﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ [يس: ٨٢]

القاعدة الثالثة: يلزم في إثبات الصفات التخلِّي عن محذورَيْن عظيمين هما:

الأول: التمثيل وهو: اعتقاد المثبِت أنّ ما أثبته من صفات الله تعالىٰ مماثل لصفات المخلوقين؛ وهذا اعتقادٌ باطل بأدلة منها: قوله تعالىٰ:﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورىٰ: ١١] وقوله تعالىٰ:﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ١٧﴾ [النحل: ١٧] وقوله تعالىٰ:﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ [مريم: ٦٥].

الثاني: التكييف وهو: أن يعتقد المُثبِت أنّ كيفية صفات الله تعالىٰ كذا وكذا من غير أن يقيِّدها بمماثل؛ وهذا اعتقادٌ باطل بأدلة منها: قوله تعالىٰ:﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ

لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا؛ لأنه تعالىٰ أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكييفها قَفْوًا لِمَا ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به.

القاعدة الرابعة: صفات الله تعالىٰ توقيفية لا مجال للعقل فيها؛ فلا نُثبت لله تعالىٰ من الصفات إلا ما دلّ الكتاب والسنة علىٰ ثبوته، لقوله تعالىٰ:﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء: ٣٦]. ولدلالة الكتاب والسنة علىٰ ثبوت الصفة ثلاثة أوجُه:

الأول: التصريح بالصفة، كالعزة والقوة والبطش والوجه واليدين ونحوها، وردت صراحة في القرآن والسنة.

الثاني: تضمُّنُ الاسم لها مثل: الغفور متضمِّنٌ للمغفرة، والسميع متضمِّنٌ للسمع، ونحو ذلك.

الثالث: التصريح بفعلٍ أو وصْفٍ دالٍّ عليها كالاستواء علىٰ العرش. (١)

والمفسرون متفقون علىٰ تنزيه الله عز وجل، لكنهم مختلفون في هذه القواعد بين من يثبت لله جميع ما أثبت لنفسه، ومن ينفيها جميعا أو ينفي بعضها خوفا من التجسيم. ومن يثبتون مختلفون بين من يثبت لله صفة من كل لفظ دل علىٰ صفة مسندة لله عز وجل، ومن يثبت بعضا وينفي بعضا آخر.

ولا شك أن مناقشة هذا موضوع ليست بالأمر الهين؛ بل ربما يكون هو الموضوع الأساس الذي افترق لأجله المفسرون إلىٰ فرق، وأنا هنا لا أريد أن أناقش هذا الموضوع بالكامل، بل سأتناول منه مسألة فرعية خاصة، عند اتجاه من المفسرين نصوا صراحة أنهم يثبتون لله صفة من كل لفظ دل علىٰ صفة مسندة لله عز وجل صفة له في كل موضع رأوا أنه سيق لأثبات الصفة أساسا أو تبعا، لكنهم لم يصرحون بإثبات الصفة في كثير من هذه المواضع، بل فسروها بذات الألفاظ التي

(١)انظر: القواعد المثلىٰ، ابن عثيمين، ص(١٨-٢٨)، باختصار وتصرف.

يفسر بها المؤولون أو قريبا منها، فيقولون مثلا: في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا ۝٣٧﴾ [هود: ٣٧]، بعين الله ووحيه كما يأمرك، كما قال الطبري،[١] أو بحفظنا وكلاءتنا، كما قال القاسمي [٢] والسعدي،[٣] الأمر الذي جعل البعض يظن أنهم مؤولون.

سأتناول في هذا البحث -حصرا- من هؤلاء الطبري، والسمعاني، والبغوي، وابن كثير، والقنوجي، والقاسمي، والسعدي، وألحقت بهم من اشتهروا بتفسير آيات الصفات علىٰ منهج السلف وهم البخاري، وشيخ الإسلام، وابن القيم، ومن له تفسير لكثير من هذه الآيات وهم الشنقيطي، وابن عثيمين. مع أن من هؤلاء من وُصِفَ بأنه إنه مؤول، أو أنه أول في بعض الأحيان، لكنني اخترتهم لأني وجدت بالرجوع إلىٰ نصوصهم الصريحة أنهم مثبتون. ومن هؤلاء القنوجي غير أن المتتبع لتفسيره يرىٰ أنه صرح بمذهب الإثبات في غير موضع، وأثبت صراحة في كثير من المواضع، وفسر بلازم الصفة المثبتة في بعضها، ومما صرح به قوله في اليد: "ويد الله صفة من صفات ذاته كالسمع والبصر والوجه فيجب علينا الإيمان بها والتسليم وإثباتها له تعالىٰ وإمرارها كما جاءت في الكتاب والسنة بلا كيف ولا تشبيه ولا تعطيل، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ۝٧٥﴾ [ص: ٧٥]، وقال النبي صلىٰ الله عليه وسلم عن يمين الرحمن "وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ".[٤] فالجارحة منتفية في صفته عز وجل، والجهمية أنكروها وتأولوا بالنعمة والقدرة وهم المعطلة، وهذا الانتفاء إنما هو عند المؤمنين، وأما اليهود فإنهم مجسمة فيصح حمل اليد عندهم علىٰ الجارحة بحسب اعتقادهم الفاسد".[٥]

(١)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١٥/ ٣٠٨)
(٢)محاسن التأويل، القاسمي، (٦/ ٩٢)
(٣)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٣٨٢)
(٤)صحيح مسلم (٣/ ١٤٥٨)، مسند أحمد ط الرسالة (١١/ ٣٢)، قال شعيب الأرناؤوط صحيح علىٰ شرط الشيخين.
(٥)فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (٤/ ١٣)

وممن يظن أنه أول في بعض المواضع القاسمي، مع أنه أبعد ما يكون عن ذلك حيث صرح كثيرا بأنه على مذهب السلف في الإثبات، وانتصر لرأي السلف وأطال في الاستدلال له ودفع الشبهات عنه ونقل عن أئمة السلف أقوالا كثيرة، ونقل عن شيخ الإسلام وعن ابن القيم مباحث كاملة طويلة في الإثبات، ومن ذلك قال عند قوله تعالىٰ:﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾ [البقرة: ٢١٠]، "وصفه تعالىٰ نفسه بالإتيان في ظلل من الغمام كوصفه بالمجيء في آيات أخر ونحوهما مما وصف به نفسه في كتابه أو صح عن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم. والقول في جميع ذلك من جنس واحد. وهو مذهب سلف الأمة وأئمتها: إنهم يصفونه سبحانه بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله صلىٰ الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. والقول في صفاته كالقول في ذاته. والله تعالىٰ ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فلو سأل سائل: كيف يجيء سبحانه أو كيف يأتي..؟ فليقل له: كيف هو في نفسه؟ فإذا قال: لا أعلم كيفية ذاته! فليقل له: وكذلك لا تعلم كيفية صفاته..! فإن العلم بكيفية الصفة يتبع العلم بكيفية الموصوف. وقد أطلق غير واحد".(١)

وقد تتبعت جميع مواطن آيات الصفات في تفسيره فما وجدته حاد عن هذا المذهب.

❊ ❊ ❊

(١)محاسن التأويل، القاسمي، (٢/ ٨٨)

المطلب الثاني: الدلالات اللفظية:

الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم بها العلم بشيءٍ آخر، والشيء الأول هو الدالُّ، والثاني هو المدلول، والصفة التي حصل بها الربط تسمىٰ دلالة. أو هي: كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر.(١)

وتنقسم إلىٰ قسمين: الأول: دلالة لفظية. والثاني: دلالة غَيْر لفظية.

وينقسم كل قسم منهما إلىٰ ثلاثة أقسام: الأول: دلالة عقلية. الثاني: دلالة طبيعية. الثالث: دلالة وضعية.

وعليه فإن أقسام الدلالة بالتفصيل ستة هي:

١- دلالة لفظية عقلية، كدلالة صوت المتكلِّم علىٰ حياته.

٢- دلالة لفظية طبيعية، كدلالة السعال علىٰ مرض الصدر.

٣- دلالة لفظية وضعية، كدلالة الإنسان علىٰ الحيوان الناطق، وهذا هو الذي يهم الأصوليين؛ لأن موضوعه استنباط الأحكام من مصادرها.

٤- دلالة غير لفظية عقلية، كدلالة حدوث المخلوقات.

٥- دلالة غير لفظية طبيعية، كدلالة الدخان علىٰ النار.

٦- دلالة غير لفظية وضعية، كدلالة دلوك الشمس علىٰ وجوب الصلاة.

المطلب الثالث: الدلالة اللفظية الوضعية وأقسامها:

عرف الأصوليون الدلالة اللفظية بأنها: كون اللفظ بحيث إذا أرسل فهم المعنىٰ للعلم بوضعه له. وقِيل: هي فهم المعني من اللفظ إذا أطلق بالنسبة إلىٰ العالم بالوضع.(٢)

أقسام الدلالة اللفظيّة الوضعية:

١- دلالة مطابقية، وهي: دلالة اللفظ علىٰ تمام مُسماه، كدلالة البيت علىٰ

(١)انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي، (١/ ٢٠٤)، الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، (١/ ١٤).
(٢)انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي، (١/ ٢٠٤)، الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، (١/ ١٤).

المجموع المركب من الحائط والأساس والسقف.

٢- دلالة تَضَمُّنِيّة، وهي: دلالة اللفظ علىٰ جزء معناه الداخل فيه، كدلالة البيت علىٰ السقف وحده أو الحائط.

٣- دلالة التزامية، وهي: دلالة اللفظ علىٰ جزء معناه مما هو خارج عنه، كدلالة السقف علىٰ الحائط. وسميت التزاميّة لأن المفهوم خارج عن اللفظ لازم له.(١)

قال الفخر الرازي: "اللفظ إمَّا أنْ تُعْتبَر دلالته بالنسبة إلىٰ تمام مُسَمّاه أو بالنسبة إلىٰ ما يكون داخلا في المسَمَّىٰ من حيث هو كذلك، أو بالنسبة إلىٰ ما يكون خارجا عن المسَمَّىٰ من حيث هو كذلك: فالأول هو المطابقة، والثاني التَّضَمُّن، والثالث الالتزام".(٢)

* * *

(١)انظر: المستصفىٰ، الغزالي، (ص: ٢٥). والإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، (١/ ١٤). الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي، (١/ ٢٠٤)، ورسالة في المنطق (إيضاح المبهم في معاني السلم)، أحمد الدمنهوري، (ص٣٩-٤١).

(٢) المحصول، الرازي (١/ ٢١٩).

المبحث الأول: التفسير باللازم

المطلب الأول: معنى اللازم:

يقول ابن فارس: "اللَّامُ وَالزَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى مُصَاحَبَةِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ دَائِمًا".(١) ولزم الشَّيءُ الشَّيءَ لم يفارقه.(٢)

ومعنى اللزوم إذا ما أضيف للمعاني هو المقصود من دلالة الالتزام وهي كما ذكرت سابقا: دلالة اللفظ على جزء معناه مما هو خارج عنه.

المطلب الثاني: المراد بالتفسير باللازم

ينوع المفسر في اختيار دلالات الألفاظ، فأحيانا يفسر اللفظ بدلالة المطابقية، وأحيانا بدلالة التضمن وأحيانا بدلالة الالتزام، وفي كل ذلك يراعي السياق والعبارة ومدى ظهورها أو خفائها. قال شيخ الإسلام: "فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن".(٣)

والتفسير باللازم يعني: أن يبين المفسر معنى اللفظ بمعنى ملازم لمعناه الموضوع له في أصل اللغة.

المطلب الثالث: تفسير صفات الله باللازم

كثيرا ما تفسر صفات الله بدلالاتها الالتزامية، وبالاستدلال بالصفة على غيرها من الصفات التي تلازمها ولا تنفك عنها، كدلالة اليد على القوة، والعين على الرعاية. قال السعدي في تفسير﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾[البقرة: ٢٥٥] "هذان الاسمان الكريمان يدلان على سائر الأسماء الحسنى دلالة مطابقة وتضمنا ولزوما، فالحي

---

(١)مقاييس اللغة، ابن فارس، (٥/ ٢٤٥)

(٢)انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، (٥/ ٢٠٢٩)، لسان العرب، ابن منظور، (١٢/ ٥٤١)

(٣)مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية (ص: ٤٥)

من له الحياة الكاملة المستلزمة لجميع صفات الذات، كالسمع والبصر والعلم والقدرة، ونحو ذلك، والقيوم: هو الذي قام بنفسه وقام بغيره، وذلك مستلزم لجميع الأفعال التي اتصف بها رب العالمين من فعله ما يشاء من الاستواء والنزول والكلام والقول والخلق والرزق والإماتة والإحياء، وسائر أنواع التدبير، كل ذلك داخل في قيومية الباري، ولهذا قال بعض المحققين: إنهما الاسم الأعظم".[1]

المطلب الرابع: الدافع لترك المعنىٰ الأصلي والتفسير باللازم

الأصل أن يُفَسر المفسر اللفظ بالمطابق، ولكنه يخرج عن هذا الأصل لأسباب منها:

١- أن يكون المطابق ظاهرا إلىٰ حد يغني عن التصريح به، فيذكر اللازم لفائدة إضافية، فيجتمع للقارئ فائدتان: فائدة المعنىٰ المطابق وهي معلومة وظاهرة، وفائدة المعنىٰ اللازم وهي إضافة مفيدة ربما تحتاج إلىٰ استنباط وإعمال ذهن، وهذه الفائدة يلمحها المفسر أكثر من غيره.

٢- أن يكون اللازم أنسب للسياق، وقد يكون هو موضوع السياق، فيترك المفسر المعنىٰ المطابق الذي وضع اللفظ للدلالة عليه أصلا ويذكر اللازم المناسب للسياق، وبهذا يفيد المعنيين: الأصلي والمناسب للسياق. فمثلا قال السمعاني: عند تفسير قوله تعالىٰ:﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُۚ ﴿٦٤﴾﴾ [المائدة: ٦٤] "يدا الله مبسوطتان يرزق وينفق علىٰ مشيئته كيف يشاء، قال أهل العلم: ليس في هذا رد علىٰ اليهود في إثباتهم اليد لله تعالىٰ وإنما الرد عليهم في نسبته إلىٰ البخل، وأما اليد: صفة لله تعالىٰ بلا كيف، وله يدان، وقد صح عن النبي أنه قال: (وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ)،[2] والله أعلم بكيفية المراد".[3] ذلك لأن السمعاني أدرك أن سياق الآية جاء في الكسب والإنفاق، فقد جاء قبلها﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ

(١)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ١١٠)

(٢)صحيح مسلم (٣/ ١٤٥٨)، مسند أحمد ط الرسالة (١١/ ٣٢).

(٣)تفسير السمعاني (٢/ ٥٠-٥١).

﴿ٱلسُّحۡتَۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٦٢﴾ [المائدة: ٦٢]، وجاء﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ٦٣﴾ [المائدة: ٦٣]، وجاء﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ ٦٤﴾ [المائدة: ٦٤].

ولا يعني الاقتصار على المطابق أن اللازم غير مراد، أو العدول عن المطابق إلى اللازم أن المطابق غير مراد، بل لا بد من إثبات كليهما سواء صراحة أو إشارة أو ضمنا؛ لأن دلالة اللفظ المطابقية لا تنفك عن الالتزامية، قال السعدي: "من أصول التفسير، إذا فهمت ما دلت عليه الآيات الكريمة من المعاني مطابقة وتضمنا، فاعلم أن لوازم هذه المعاني، وما لا تتم إلا به، وشروطها وتوابعها، تابعة لذلك المعنى".[١]

المطلب الخامس: التفسير باللازم ليس اختلافا في التفسير

لهذه الطرق في التفسير أثر في فهم كلام المفسرين ومعرفة مواضع اختلاف العبارة واتفاق المعنى. فقد يفسر واحد بالمطابق، ويفسر ثان بلازم من لوازم اللفظ وآخر بلازم آخر، ويفسر ثالث بالتضمن، فيظن من لا يعرف طريقتهم أن هذا خلاف بينهم، والواقع أنه تفسير واحد بطرق مختلفة. وعلى من يقرأ تفسير الأئمة مراعاة هذا الأصل، حتى يفهم تفسيرهم على الوجه الصحيح.

فمثلا فسر البغوي قوله تعالى:﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ ٢٨﴾ [الكهف: ٢٨] إرادة الوجه بالإخلاص،[٢]، ولم يشر إلى صفة الوجه، بينما فسرها ابن عثيمين بالإخلاص مع التصريح بإثبات الصفة فقال: "يعني أنهم يفعلون ذلك لله وحده لا لأحدٍ سواه. وفي الآية إثبات الوجه لله تعالى".[٣] وفي هذه الحالة قد يظن ظان أن هذه أقوال مختلفة في تفسير اللفظ، والحق أنها ليس كذلك، بل تمثيل على المُفَسِّر بذكر المطابق للفظ أو لازم من

(١)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٩٤١)

(٢)معالم التنزيل، البغوي، (٥/ ١٦٦)

(٣)تفسير العثيمين، الكهف (ص: ٥٨)

لوازمه، فإثبات صفة الوجه تفسير بمطابق اللفظ، والتفسير بطلب رضاه سبحانه وتعالىٰ تفسير بلازم من لوازم إرادة الوجه، والتفسير بالإخلاص تفسير بلازم آخر، وليس هذا اللازم هو المقصود من إرادة الوجه حصرا بل عند العرب لوازم أكثر من ذلك.

وقد أشار إلىٰ هذا الزركشي ونبه إلىٰ أنه قد يحكي المفسرون المعنىٰ بعبارات متباينة الألفاظ، "فيظن من لا فهم عنده أن في ذلك اختلافا، فيحكيه أقوالا، وليس كذلك، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنىٰ ظهر من الآية، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلىٰ معنىٰ واحد غالبا، والمراد الجميع، فليتفطن لذلك، ولا يفهم من اختلاف العبارات اختلاف المرادات".[1]

المطلب السادس: الفرق بين التفسير باللازم والتأويل

التفسير باللازم يقوم علىٰ إثبات دلالة المطابقية للفظ والتي يعبر عنها بالمعنىٰ الأصلي، أما التأويل فلا يكون إلا بنفيه، وإذا كان الغرض من التفسير باللازم -كما ذكرت- ظهوره أو مناسبة اللازم للسياق فإن الغرض من التأويل نفي المعنىٰ الأصلي.

فمثلا تفسير اليد عند شيخ المعتزلة الزمخشري، وهو مؤول في الصفات، قال عند قوله تعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ ۝١٠﴾ [الفتح:١٠]: "المعنىٰ: تقرير أن عقد الميثاق مع الرسول كعقده مع الله من غير تفاوت بينهما".[2] وخذ تفسير اليد في ذات الآية عند ثلاثة من أئمة السلف القنوجي،[3] والقاسمي،[4] والسعدي،[5]، قالوا

(١)البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٥٩-١٦٠)
(٢)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، (٤/ ٣٣٥)
(٣)فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٣/ ٩٤)
(٤)محاسن التأويل، القاسمي، (٨/ ٤٨٧)
(٥)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٧٩٢)

المعنىٰ: عقد الميثاق مع رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم كعقده مع الله سبحانه من غير تفاوت، ولاحظ أن العبارتين متطابقتان، فهل يعني هذا أن الزمخشري سار علىٰ مذهب السلف في هذه الصفة في هذا الموضع، أم سار القنوجي والقاسمي والسعدي علىٰ مذهب المعتزلة؟ الجواب لا، بل مذهب الزمخشري بعيد كل البعد عن مذهب القنوجي والقاسمي والسعدي، وإن تقاربت العبارات أو تشابهت. والحقيقة أن الزمخشري أوّل لفظ اليد إلىٰ معنىٰ المكافأة بين عقد الرسول صلىٰ الله عليه وسلم وعقد الله عز وجل من حيث اللزوم، وعدل عن المعنىٰ الأصلي لليد إلىٰ هذا المعنىٰ لأنه ينكر صفة اليد أصلا، فقال: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ ١٠﴾ [الفتح: ١٠] "يريد أن يد رسول الله التي تعلو أيدىٰ المبايعين: هي يد الله، والله تعالىٰ منزه عن الجوارح وعن صفات الأجسام".(١) وهذا أصل من أصول التفسير عند المؤّولين قال السيوطي: "وقد قال العلماء: كل صفة يستحيل حقيقتها علىٰ الله تعالىٰ تفسر بلازمها".(٢) فالمعنىٰ الأصلي عند المؤوّل مستحيل.

بينما عدل أئمة السلف عن المعنىٰ الأصلي لليد إلىٰ معنىٰ لازم لها مع إقرارهم بها، لكون السياق جاء للتأكيد علىٰ ثبوت العقد مع الرسول صلىٰ الله عليه وسلم، ومنهم من نص علىٰ المعنىٰ الأصلي وأشار إلىٰ اللازم، ومنهم من لم ينص علىٰ الأصلي لظهوره ولكونه نصَّ عليه في موضع آخر. قال القنوجي بعد أن ذكر عبارة الزمخشري: "وهذا هو مذهب أهل التأويل والكلام، ومذهب السلف في هذه الآية وأمثالها السكوت عن التأويل، وإمرار آيات الله وأحاديث رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم المتعلقة بالصفات كما جاءت مع الإيمان بها. من غير تشبيه، ولا تكييف، ولا تعطيل، ولا تحريف، ولا صرف عن الظاهر، ولا تأويل وهو الحق".(٣)

وفي هذا الأصل عند السلف في تفسير الصفات قال شيخ الإسلام: "مدلول

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، (٤/ ٣٣٥)
(٢) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (٣/ ٢٣)
(٣) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٣/ ٩٤)

اللفظ مراد منه، وقد أريد أيضا لازم ذلك المعنىٰ، فقد أريد ما يدل عليه اللفظ في أصل اللغة بالمطابقة والالتزام؛ فليس اللفظ مستعملا في اللازم فقط بل أريد به مدلوله الملزوم وذلك حقيقة".(١)

والذي يحدد ما إذا كان المفسر مؤولا ومنكرا للأصل، أو مفسرا باللازم مثبتا للأصل معرفة منهجه وعقيدته من خلال تتبع كلامه في كتبه، والعادة أنه يؤخذ من تصريحه بمنهجه في آيات الصفات، أو يفهم من تتبع موقفه فيها، فإن كان مؤولا حمل كلامه إذا عدل عن الأصل علىٰ أنه تأويل، وإن كان مثبتا حمل كلامه إن عدل عن الأصل علىٰ أنه تفسير باللازم. قال شيخ الإسلام: "يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا وتعرف ما عادته وما يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه، كان هذا مما يستعان به علىٰ معرفة مراده. وأما إذا استعمل لفظه في معنىٰ لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنىٰ الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه علىٰ خلاف المعنىٰ الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضا، وترك حمله علىٰ ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه، وتبديلا لمقاصده وكذبا عليه".(٢)

المطلب السابع: التفسير بلازم الصفة لا يعني أن يفسر بها دائما.

الدلالة المطابقية للفظ واحدة وهي ملازمة له، إلا في أحوال منها:

١- إذا كان السياق يستلزم التأويل، عندها تنفك الدلالة المطابقية عن اللفظ ليدل علىٰ معنىٰ آخر وهو المعنىٰ المؤول له أو المجاز عند من يجيزه، وهذا عند السلف ليس في باب تفسير الصفات.

٢- إذا كان اللفظ من المشترك الذي وضع في الأصل للدلالة علىٰ أكثر من معنىٰ، عندها قد تكون دلالته المطابقية في موضع غير دلالتها المطابقية في موضع آخر.

---

(١)مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية، (٥/ ١٢٦-١٢٨)، باختصار وتصرف يسير.

(٢)الجواب الصحيح، ابن تيمية، (٤ / ٤٤).

أما الدلالة الالتزامية فمتعددة، وفي كل موضع للدلالة المطابقية دلالة التزامية قد تكون غير الدلالة الالتزامية في موضع آخر.[1] صحيح أن الدلالة الالتزامية ملازمة للفظ لكن ليس المقصود أن دلالة واحدة هي الملازمة له في كل المواضع، بل ربما تلازمه في موضع دلالة وتلازمه في موضع آخر دلالة أخرى، والذي يحدد ذلك السياق.

وعليه فإن تفسير لفظ في موضع بأحد دلالاته الالتزامية لا يوجب تفسيره بهذه الدلالة في كل موضع. فمثلا لفظ الوجه المضاف لله عز وجل صفة من صفاته سبحانه ومن لوازمه في قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ ﴿٢٧٢﴾﴾ [البقرة: ٢٧٢] ابتغاءُ مرضاته، قال السمعاني: "أنفقوا لوجه الله، معناه: ابتغاء مرضاة الله".[2] وهذا لا يعني أن كل موضع ورد فيه لفظ الوجه مضافا لله عز وجل يراد منه هذا اللازم، فمثلا في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ ﴿٨٨﴾﴾ [القصص: ٨٨] لا يحتمل أن يراد من الوجه هذا اللازم كما قال البغوي،[3] وابن كثير،[4] والسعدي.[5] بل يراد منه الذات وهو من لوازم بقاء الوجه.

المطلب الثامن: اثبات المفسر صفة في موضع لا يعني إثباتها دائما

ومما ينبغي التنبيه عليه أن المفسر ربما يفسر لفظا في موضع بأنه صفة من صفات الله، لكنه في موضع آخر لا يفسره بها بل يؤوله، وهذا لا يعني أنه أوَّل الصفة؛ لأن دلالة اللفظ على الصفة في موضع ما لا يعني أنه يدل عليها في كل موضع.

فمثلا في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ

(١) والإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، (١/ ١٤). الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي، (١/ ٢٠٤)

(٢) تفسير السمعاني (١/ ٢٧٦)

(٣) معالم التنزيل، البغوي، (٦/ ٢٢٨)

(٤) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٦/ ٢٦٢-٢٦٢)

(٥) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٦٢٦)

وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ ﴾ [البقرة: ١١٥]، ذهب بعض السلف إلىٰ أن الوجه معناه الجهة أو القبلة، وليس المقصود منه الوجه الموصوف به عز وجل ولا شيء من لوازمه، وكذا نقل البغوي عن الحسن ومجاهد وقتادة ومقاتل.(١) وهذا رأي شيخ الإسلام.(٢) ومع أن هؤلاء كلهم سلفيون في الصفات لكنهم لم يفسروا الوجه هنا بما فسروه به في سائر القرآن حيث ورد مضافا إلىٰ الله؛ لأنهم لم يروا أن الآية هذه من آيات الصفات ابتداء، وذلك لا إشكال فيه. وسيأتي في مبحث الوجه.

قال شيخ الإسلام: "يغلط الناس في هذا الموضع، إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة، ودلالة نصٍ عليها، يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ – حيث ورد – دالا علىٰ الصفة وظاهرا فيها. ثم يقول النافي: وهناك لم تدل علىٰ الصفة فلا تدل هنا. وقد يقول بعض المثبتة: دلت هنا علىٰ الصفة فتكون دالة هناك. بل لما رأوا بعض النصوص تدل علىٰ الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلىٰ الله تعالىٰ – إضافة صفة – من آيات الصفات".(٣)

وقال: "فتدبر هذا فإنه كثيرا ما يغلط الناس في هذا الموضع، إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة ودلالة نص عليها، يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ – حيث ورد – دالا علىٰ الصفة وظاهرا فيها، ثم يقول النافي: وهناك لم تدل علىٰ الصفة فلا تدل هنا، وقد يقول بعض المثبتة: دلت هنا علىٰ الصفة فتكون دالة هناك، بل لما رأوا بعض النصوص تدل علىٰ الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلىٰ الله تعالىٰ – إضافة صفة – من آيات الصفات. كقوله تعالىٰ: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الزمر: ٥٦]. وهذا يقع فيه طوائف من المثبتة والنفاة، وهذا من أكبر الغلط فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية".(٤)

---

(١) معالم التنزيل، البغوي، (١/ ١٣٩)

(٢) مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية، (٦/ ١٥).

(٣) مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية، (٦/ ١٥).

(٤) مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية، (٦/ ١٤-١٥).

المبحث الثاني: الوجه

المطلب الأول: إثبات صفة الوجه.

أجمع السلف على إثبات الوجه لله تعالى بدون تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل وهو وجه حقيقي يليق بمقامه عز وجل. قال ابن خزيمة في كتاب التوحيد: "مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين".(١) وقال البيهقي: "قال الله تبارك وتعالى:﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧]. وأضاف الوجه إلى الذات، وأضاف النعت إلى الوجه، فقال: {ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ}[الرحمن: ٢٧] ولو كان ذكر الوجه صلة،(٢) ولم يكن للذات صفة لقال: ذي الجلال والإكرام. فلما قال: ذو الجلال والإكرام علمنا أنه نعت للوجه، وهو صفة للذات".(٣) وقال الشيخ ابن عثيمين: "أهل التعطيل ينكرون أن يكون لله وجه حقيقي، ويقولون: المراد بالوجه الثواب، أو الجهة، أو نحو ذلك؛ وهذا تحريف مخالف لظاهر اللفظ، ولإجماع السلف".(٤)

الأدلة من القرآن: ورد لفظ الوجه مضافا إلى الله عز وجل في اثني عشر موضعا منها:

١- قال تعالى:﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة: ١١٥]

٢- قال تعالى:﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

٣- قال تعالى:﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴿٥٢﴾﴾ [الأنعام: ٥٢]

---

(١)التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٦).

(٢)يعني بالصلة أنه لفظ زائد.

(٣)الاعتقاد، البيهقي، (ص: ٨٨)

(٤)تفسير العثيمين، الفاتحة والبقرة (٣/ ٣٦٥)

٤- قال تعالىٰ:﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الرحمن: ٢٧].

الأدلة من السنة:

١- عن عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَىٰ وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ".(١)

٢- عن أَبِي مُوسَىٰ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: النَّارُ - لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَىٰ إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ".(٢)

هذا وقد ورد لفظ الوجه مضافا لله في ثلاثة سياقات هي: الإخلاص لله، والبقاء لله، وقبلة الصلاة، والمراد بالوجه في هذه السياقات فيما يلي:

المطلب الثاني: الدلالة بإرادة الوجه أو ابتغائه علىٰ الإخلاص لله وطلب رضاه.

هذا التعبير ورد بصيغتين: الأولىٰ: ابتغاء وجه الله، والثانية: إرادة وجهه، ومن لوازم ابتغاء الوجه وإرادته الإخلاص وطلب الرضا والثواب، وهاتان الصيغتان وردتا في القرآن في ستة مواضع هي:

قوله تعالىٰ:﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾ [الأنعام: ٥٢]

فسر بعض السلف الوجه هنا بالمطابق واللازم، وصرحوا بإثبات صفة الوجه، قال السمعاني: "قال ابن عباس: ﴿يُرِيدُونَ وَجهه﴾ أي: يريدون إياه بالطاعة،

(١)صحيح البخاري (٦/ ١٤٥)، صحيح مسلم (١/ ١٦٣)

(٢)صحيح مسلم (١/ ١٦١)، مسند أحمد الرسالة (٣٢/ ٤٠٥).

ويريدون خالص وجهه، والوجه صفة لله تعالىٰ بلا كيف، وجه لا كالوجوه".[١] بينما فسر أكثر السلف ابتغاء الوجه بأحد لوازمه دون التصريح بإثبات الصفة، ومن لوازم إرادة وجه الله طلب ثوابه ورضاه والتماس محبته والإخلاص إليه، وكذا فسر الطبري،[٢] والبغوي.[٣]

وقد عبر بعض السلف عن إرادة الوجه بإرادة الذات، وقالوا معنىٰ يريدون وجهه يتجهون بعبادتهم إليه لا إلي غيره، قال القاسمي: "﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ المراد بالوجه الذات، كما في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۝٨٨﴾ [القصص:٨٨] ومعنىٰ إرادة الذات الإخلاص لها".[٤] ولا يعني ذلك أن الوجه هو الذات، فدلالة الذات شيء والوجه شيء آخر، ولكنهما متلازمان، وإثبات أحدهما إثبات للآخر، وهذا ليس بتأويل؛ لأن من لوازم إرادة الوجه تحقيق الإخلاص، ويعبر عن الإخلاص بإرادة الله، ولا إشكال في التفسير بهذا المعنىٰ مع إثبات الوجه. أما إذا كان المقصود أن الوجه غير مراد وأن المراد الذات، والوجه مجاز وحقيقته الذات فهذا تأويل باطل. وهو مخالف لمقتضىٰ اللغة وأصل الكلام وصريح النص، جاء في مختصر الصواعق: " لا يعرف في لغة من لغات الأمم وجه الشيء بمعنىٰ ذاته ونفسه، وغاية ما شبه به المعطل وجه الرب أن قال: هو كقوله: وجه الحائط، ووجه الثوب، ووجه النهار، ووجه الأمر (فيقال) لهذا المعطل المشبه: ليس الوجه في ذلك بمعنىٰ الذات بل هذا مبطل لقولك، فإن وجه الحائط أحد جانبيه فهو مقابل لدبره، وكمثل هذا وجه الكعبة ودبرها، فهو وجه حقيقة ولكنه بحسب المضاف إليه، فلما كان المضاف إليه بناء كان وجهه من جنسه وكذلك وجه الثوب أحد جانبيه وهو من جنسه وكذلك وجه النهار أوله ولا يقال لجميع النهار...والوجه في اللغة مستقبل كل

(١)تفسير السمعاني (٢/ ١٠٨)
(٢)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١١/ ٣٨٨)
(٣)معالم التنزيل، البغوي، (٣/ ١٤٧)
(٤)تفسير القاسمي محاسن التأويل (٤/ ٣٦٩)

شيء لأنه أول ما يواجه منه، ووجه الرأي والأمر ما يظهر أنه صوابه وهو في كل محل بحسب ما يضاف إليه، فإن أضيف إلىٰ زمن كان الوجه زمنا، وإن أضيف إلىٰ حيوان كان بحسبه، وإن أضيف إلىٰ ثوب أو حائط كان بحسبه، وإن أضيف إلىٰ من﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورىٰ: ١١] كان وجهه تعالىٰ كذلك". [١]

وهنا ينبغي التنبيه إلىٰ أن معرفة ما إذا كان التعبير بالوجه عن الذات تفسير باللازم أم تأويل لا يدرك إلا بمعرفة القائل ومعرفة منهجه في الصفات، فمثلا قال النسفي وهو من الخلف في الصفات: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢] ليست نفقتكم إلا ابتغاء وجه الله، أي: رضا الله ولطلب ما عنده". [٢] هنا اتفقت عبارته مع عبارة السلف من حيث الشكل، إلا أن الفرق بينهما في الموقف من صفة الوجه، فالسلف يثبتون الوجه بينما الخلف ينفونه، ولذلك تعبير السلف تعبير عن لازم من لوازم الوجه مع اثبات الصفة كما صرح بذلك السمعاني. [٣] وهذا واضح من منهجهم دائما، ومن عباراتهم غالبا، قال الشيخ ابن عثيمين: "يعني أنهم يفعلون ذلك لله وحده لا لأحدٍ سواه، وفي الآية إثبات الوجه لله تعالىٰ، وقد أجمع علماء أهل السنة علىٰ ثبوت الوجه لله". [٤] فمثلا: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢].فسره السلف ابتغاء الوجه بطلب رضاه الله. [٥] وقوله تعالىٰ:﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ

(١)مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، محمد بن محمد بن رضوان البعلي، (ص: ٤٠٩)، وورد هذا النقل ابن القيم في توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم، أحمد بن إبراهيم بن حمد، (٢/ ٢٩٩)، ولم أجد النص في الصواعق المرسلة فلا بد أنه من المفقود.
(٢)تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٢٢)
(٣)تفسير السمعاني (٢/ ١٠٨)
(٤)تفسير العثيمين: الكهف (ص: ٥٨)
(٥)انظر مثلا: تفسير السمعاني (١/ ٢٧٦)

ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[الليل:١٩-٢٠]. فسره السلف بطلب رضا الله.[1] وقوله تعالىٰ:﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ ﴿٢٨﴾﴾ [الكهف: ٢٨] فسره البغوي،[2] القاسمي،[3] والشنقيطي.[4] بتحقيق الإخلاص. وقوله تعالىٰ:﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِۖ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الروم: ٣٨]. وفسره الطبري بإرادة الله أي بالإخلاص إليه.[5] وفسره السمعاني: بطلب رضا الله.[6] وقوله وقوله تعالىٰ:﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرۡبُواْ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ تُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الروم: ٣٩]. فسره الطبري بطلب رضا الله، والقُربة إليه.[7]

المطلب الثالث: الدلالة ببقاء الوجه علىٰ بقاء الله

ورد هذا في موضعين:

الأولىٰ: قال تعالىٰ:﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ﴿٢٦﴾ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]، ومن السلف من فسر الوجه هنا بدلالته المطابقيَّة وأثبتوا صفة الوجه لله عز وجل، قال الشنقيطي ها هنا: "الوجه صفة من صفات الله العلي وصف بها نفسه، فعلينا أن نصدق ربنا ونؤمن بما وصف به نفسه، مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق".[8] ومنهم من أعاد عبارة القرآن، كالطبري حيث

(١)انظر مثلا: معالم التنزيل، البغوي، (٨/ ٤٤٩)
(٢)معالم التنزيل، البغوي، (٥/ ١٦٦)
(٣)محاسن التأويل، القاسمي، (٧/ ٢٩)
(٤)أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، (٣/ ٢٦٣)
(٥)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٠/ ١٠٣)
(٦)السمعاني، (٤/ ٢١٥)
(٧)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٤/ ٩٨)
(٨)أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، (٧/ ٥٠١)

قال: كل من على ظهر الأرض من جن وإنس فإنه هالك، ويبقى وجه ربك يا محمد ذو الجلال والإكرام،(١) وكذلك فعل البغوي،(٢) وشيخ الإسلام،(٣) والقنوجي.(٤)

ومنهم من فسره بأحد لوازمه فقال: ويبقى ربك أو ذات ربك؛ لأن من لوازم بقاء وجه الله بقاء ذاته، وهذا تعبير أكثرهم، ومنهم القاسمي،(٥) والسعدي.(٦)

وهنا لا بد من التأكيد على ما ذكرته سابقا من أن التعبير عن الوجه بالذات لا يصح إلا على اعتبار أن الوجه والذات متلازمان، وإثبات أحدهما إثبات للآخر، أما إذا كان المقصود أن الوجه غير مراد وأن المراد الذات والوجه مجاز وحقيقته الذات فهذا تأويل باطل. قال الشيخ ابن عثيمين: "إن قلت: المراد بالوجه الذات فيخشى أن تكون حرفت، وإن أردت بالوجه نفس الصفة أيضًا وقعت في محظور، وهو ما ذهب إليه بعض من لا يقدرون الله حق قدره، حيث قالوا: إن الله يفنى إلا وجهه، إذن ماذا تصنع؟! الجواب: إن أردت بقولك: إلا ذاته، يعني: أن الله تعالى يبقى هو نفسه مع إثبات الوجه لله، فهذا صحيح، ويكون هنا عبر بالوجه عن الذات لمن له وجه. وإن أردت بقولك: الذات: أن الوجه عبارة عن الذات بدون إثبات الوجه، فهذا تحريف وغير مقبول، وعليه فنقول: ﴿إِلاَّ وَجْهَهُ﴾، أي: إلا ذاته المتصفة بالوجه، وهذا ليس فيه شيء؛ لأن الفرق بين هذا وبين قول أهل التحريف أن هؤلاء يقولون: إن المراد بالوجه الذات ولا وجه له، فعبر به عن الذات".(٧)

(١)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٣/ ٣٨)

(٢)معالم التنزيل، البغوي، (٧/ ٤٤٥)

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٢/ ٤٣٤)

(٤)فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٣/ ٣٢٥)، قال الغمراوي في كتابة المفسرون يبن التأويل والإثبات في آيات الصفات عند تفسير القنوجي الوجه بالذات: "هذا مذهب المعطلة مع أن القنوجي من المثبتين وقد عده الغمراوي نفسه من المثبتين"(الغمراوي: ص٦٣٠)، وهذا خطأ وتفسير القنوجي للوجه بالذات تفسير باللازم، وهو تفسير شيخ الإسلام كما بينت.

(٥)محاسن التأويل، القاسمي، (٩/ ١٠٦)

(٦)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٨٣٠)

(٧)شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين (١/ ٢٩٠- ٢٩١)

الثاني: قال تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ ۝٨٨﴾ [القصص: ٨٨]

القول في هذه الآية كسابقتها، يقول الشيخ ابن عثيمين: "يقوله: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ﴾ [القصص: ٨٨]، كقوله: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ۝٢٦﴾ [الرحمن: ٢٦]. وقوله: ﴿إِلَّا وَجۡهَهُۥ ۝٨٨﴾ [القصص: ٨٨] توازي قوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ي٢٧]. فالمعنىٰ: كل شيء فان وزائل، إلا وجه الله عز وجل، فإنه باق، ولهذا قال: ﴿لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝٨٨﴾ [القصص:٨٨] فهو الحكم الباقي الذي يرجع إليه الناس".(١)

فسر أكثر المفسرين السلف الوجه بالذات؛ لأن بقاء الوجه من لوازمه بقاء الذات، ومنهم من صرح مع ذلك بإثبات صفة الوجه كالسمعاني حيث قال: "ذكر الله تعالىٰ (الوجه) في أحد عشر موضعا من القرآن، قد بينا أنه صفة من صفات الله، يؤمن به علىٰ ما ذكره الله تعالىٰ".(٢) ومنهم من اقتصر علىٰ التفسير بلازمها وهو بقاء الذات، وكذلك فعل البغوي،(٣) وابن كثير،(٤) والقنوجي،(٥) والقاسمي.(٦) والسعدي.(٧)

أما الطبري فذكر الخلاف في معنىٰ الوجه، وذكر قولهم كل شيء هالك إلا هو، وذكر قولهم إلا ما أريد به وجهه.(٨) والقول الأول هو ما صرح به الطبري عند قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ۝٢٦ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧] قال: ويبقىٰ وجه ربك يا محمد ذو الجلال والإكرام.(٩) وهذا تفسير

(١) شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين (١/ ٢٨٥-٢٨٦)
(٢) تفسير السمعاني (٤/ ١٦٤)
(٣) معالم التنزيل، البغوي، (٦/ ٢٢٨)
(٤) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٦/ ٢٦٢-٢٦٢)
(٥) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٠/ ١٦٠)
(٦) محاسن التأويل، القاسمي، (٧/ ٥٤٢)
(٧) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٦٢٦)
(٨) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١٩/ ٦٤٣)
(٩) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٣/ ٣٨)

باللازم ولا إشكال عليه. لكن الإشكال في القول الثاني الذي ذكره الطبري دون أن يعترض عليه أو يرده، وهو منقول عن غير واحد من الصحابة والتابعين، عزاه الواحدي لابن عباس.[1] ورواه ابن أبي حاتم عن مجاهد وسفيان الثوري.[2] وعزاه وعزاه ابن كثير لمجاهد والثوري،[3] وهو أحد قولين عند البخاري.[4] والإشكال في في أن التلازم بين الوجه والعمل الذي أريد به الوجه غير ظاهر، لكن ليس من السهل رد هذا القول بحجة أنه تأويل؛ لأنه مروي عن بعض الصحابة والتابعين -كما قلت- ومنهجهم الإثبات. لذا إن صح نقل هذا القول عنهم لا بد من أن يكون تفسيرا بلازم أدركوه ولم يظهر لي. مع ذلك تبقىٰ الشبهة واردة؛ لأن التفسير باللازم يعني أن المطابق واللازم لا ينفكان البتة، كتفسير الوجه بالذات، إذ لا يتصور انفكاك أحدهما عن الآخر، فبقاء الوجه يستلزم بقاء الذات. لكن وجه الله غير ملازم لما أريد به وجه الله ويمكن أن ينفكا، بأن يبقىٰ وجه الله وتفنىٰ كل المخلوقات وأعمال العباد التي أريد بها وجه الله مخلوقة، وجاء في مختصر الصواعق أن الثواب مخلوق، وحمل الوجه علىٰ الثواب المنفصل باطل؛ لأن اللغة لا تحتمل ذلك، ولا يعرف أن الجزاء يسمىٰ وجها للذي يجازي.[5]

ويمكن أن يسوغ بأن يقال المقصود كل شيء هالك إلا أجر العمل الذي أريد به وجه الله، وهذا جائز؛ لأن أجور الأعمال باقية لا تفنىٰ؛ لأن الجنة لا تفنىٰ، ولذلك جوزه الشيخ ابن عثيمين مع تأخير علىٰ المعنىٰ المشهور. قال الشيخ ابن عثيمين: "وقيل في معنىٰ الآية ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[القصص: ٨٨]، أي: إلا ما أريد به وجهه. قالوا: لأن سياق الآية يدل علىٰ ذلك:﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا

(١)التفسير البسيط، الواحدي، (١٧/ ٤٧٩)

(٢)تفسير ابن أبي حاتم، (٩/ ٣٠٢٨)

(٣)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٦/ ٢٦٢-٢٦٢)

(٤)صحيح البخاري، كتاب التفسير، (٦/ ١١٢)

(٥)مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة (ص: ٤٠٩)، توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم (٢/ ٣٠١)، ولم أجد النص في الصواعق المرسلة فلا بد أنه من الجزء المفقود.

ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [القصص: ٨٨]، كأنه يقول: لا تدع مع الله إلهًا آخر فتشرك به؛ لأن عملك وإشراكك هالك، أي: ضائع سدىٰ، إلا ما أخلصته لوجه الله، فإنه يبقىٰ؛ لأن العمل الصالح له ثواب باق لا يفنىٰ في جنات النعيم. ولكن المعنىٰ الأول أسد وأقوىٰ. وعلىٰ طريقة من يقول بجواز استعمال المشترك في معنييه، نقول: يمكن أن نحمل الآية علىٰ المعنيين، إذ لا منافاة بينهما، فتحمل علىٰ هذا وهذا، فيقال: كل شيء يفنىٰ إلا وجه الله عز وجل، وكل شيء من الأعمال يذهب هباء، إلا ما أريد به وجه الله. وعلىٰ أي التقديرين، ففي الآية دليل علىٰ ثبوت الوجه لله عز وجل، ولكن المعنىٰ الأول أسد وأقوىٰ ".[١]

وجوزه ابن كثير بأن يكون الكلام إخبارا عن كل الأعمال بأنها باطلة إلا ما أريد بها وجه الله عز وجل من الأعمال الصالحة. وعليه فالقول الأول مقتضاه أن كل الذوات فانية إلا ذاته، والثاني مقتضاه أن كل الأعمال زائلة ولا قيمة لها، إلا ما أريد به وجه الله فهو باق، وكلام ابن كثير هذا لا يستقيم إلا إذا حملنا بقاء الأعمال علىٰ بقاء أجرها عند الله.[٢]

ومما فُسر به الوجه هنا الملك، قال البخاري في تفسير سورة القصص: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ ﴿٨٨﴾ ﴾[القصص: ٨٨]: إلا مُلْكَهُ، ويقال إلا ما أريد به وجهه".[٣] قال ابن حجر: "قوله {إِلَّا وَجْهَهُ} إلا ملكه في رواية النسفي، (وقال معمر فذكره-أي ذكر كلام البخاري إلا ملكه) ومعمر هذا هو أبو عبيدة بن المثنىٰ، وهذا كلامه في كتابه مجاز القرآن، لكن بلفظ إلا هو[٤]".[٥] وتوضيح كلام ابن حجر أن رواية النسفي عن البخاري صحيحه علىٰ النحو الآتي: "﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا

---

(١)شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين (١/ ٢٨٦)

(٢)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٦/ ٢٦٢-٢٦٢)

(٣)صحيح البخاري، كتاب التفسير، (٦/ ١١٢)

(٤)قال أبو عبيدة في مجاز القرآن: {كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} مجازه: إلّا هو. انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢/ ١١٢).

(٥)فتح الباري، ابن حجر (٨/ ٥٠٥)

وَجۡهَهُۥ﴿٨٨﴾ ﴾[القصص: ٨٨]: إلا ما أريد به وجهه، وقال معمر إلا ملكه، وبهذه الرواية يكون تفسير الوجه بالملك قول لمعمر أبي عبيدة بن المثنىٰ رواه البخاري عنه، وليس تفسيرا له، أما تفسيره فهو قوله إلا ما أريد به وجهه. وغير بعيد أن يكون الكلام للبخاري، وسواء كان له أو كان لمعمر فإنه نقله ويبدو أنه رضيه. وقد يقال: إن البخاري أوَّل الوجه بالملك؛ لأن الملك مخلوقات تفنىٰ، وليست من لوازم الوجه، لكن هذا الفهم غير صحيح، كذلك لن يستقيم؛ لأن كل شيء هو ملك لله، فيكون المعنىٰ: كل شيء هالك إلا كل شيء ، وهذا باطل.

وعليه ليس معنىٰ الملك الذي يريده البخاري الملك الذي يختص بحيازة الأشياء المملوكة؛ لأن الأشياء مخلوقات تفنىٰ وليست من لوازم الوجه، إنما المقصود الملك الذي يعني الرئاسة والتصرف، وهذا من لوازم بقاء الذات وهي من لوازم بقاء الوجه، فبقاء الوجه يستلزم كما ذكرنا بقاء الذات، وبقاء الذات يستلزم بقاء رئاسته وسلطته عز وجل، ولهذا مثيل في القرآن هو قوله تعالىٰ:﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴿١٦﴾ ﴾ [غافر: ١٦]، ومعناه: "يقول الربّ: لمن السلطان اليوم؟ وذلك يوم القيامة، فيجيب نفسه فيقول: (لِلَّهِ الْوَاحِدِ) الذي لا مثل له ولا شبيه".[(١)]

ثم إن البخاري علىٰ منهج السلف وهذا معروف عنه، صرح به، وفسر بناء عليه، والذي يؤكد ذلك أن البخاري عقد بابا في كتاب التوحيد سماه باب قول الله تعالىٰ:﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴿٨٨﴾ ﴾[القصص: ٨٨] وروىٰ فيه عن جابر بن عبد الله قال: "لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ:﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، فَقَالَ:﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الأنعام: ٦٥]، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، قَالَ:﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا ﴿٦٥﴾ ﴾ [الأنعام: ٦٥]، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (هَذَا أَيْسَرُ).[(٢)]

---

(١)تفسير الطبري، جامع البيان ت شاكر (٢١/ ٣٦٦)

(٢)صحيح البخاري (٦/ ٥٦).

المطلب الرابع: دلالة الوجه في قوله تعالىٰ :﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة: ١١٥]

جاء في سبب نزول قوله تعالىٰ:﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة: ١١٥] أن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم لما هاجر إلىٰ المدينة، وكان أكثر أهلها اليهود، أمره الله عز وجل أن يستقبل بيت المقدس، ففرحت اليهود. فاستقبلها رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم بضعة عشر شهرا، فكان رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم يحب قبلة إبراهيم عليه السلام، فكان يدعو وينظر إلىٰ السماء، فأنزل الله تبارك وتعالىٰ:﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ ﴿١٤٤﴾﴾ [سورة البقرة: ١٤٤] إلىٰ قوله:﴿فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴿١٥٠﴾﴾ [سورة البقرة: ١٥٠]، فارتاب من ذلك اليهود، وقالوا: (مَا وَلاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا)﴿۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ ﴿١٤٢﴾﴾ [سورة البقرة: ١٤٢]، فأنزل الله عز وجل:﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ ﴿١٤٢﴾﴾، وقال:﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة: ١١٥].(١)

وقد ورد في معنىٰ الوجه هنا عن أئمة السلف قولان معتبران هما:

---

(١)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢/ ٥٢٧)، قال أحمد شاكر: "وعلي: هو ابن أبي طلحة الهاشمي: ثقة، تكلموا فيه. والراجح أن كلامهم فيه من أجل تشيعه. ولكن لم يسمع من ابن عباس، فروىٰ ابن أبي حاتم في المراسيل، ص: ٥٢، عن دحيم قال: "إن علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس التفسير". وروي عن أبيه أبي حاتم مثل ذلك. وفي التهذيب أنه ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "روىٰ عن ابن عباس، ولم يره". فهذا إسناد ضعيف، لانقطاعه. ولكن معناه ثابت عن ابن عباس، من وجه صحيح. فرواه أبو عبيد القاسم بن سلام، في كتاب الناسخ والمنسوخ - فيما نقل ابن كثير ١: ٢٨٨ - "أخبرنا حجاج بن محمد، أخبرنا ابن جريج، وعثمان بن عطاء، عن عطاء، عن ابن عباس.." فذكر نحوه. وهذا إسناد صحيح، من جهة رواية ابن جريج عن عطاء، وهو ابن أبي رباح. وأما "عثمان ابن عطاء"، فإنه "الخراساني". وهو ضعيف. وحجاج بن محمد: سمعه منهما، من ثقة ومن ضعيف، فلا بأس. ورواه الحاكم ٢: ٢٦٧ - ٢٦٨، من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس. وقال: "هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة". ووافقه الذهبي. وهو كما قالا. وذكره السيوطي ١: ١٠٨، ونسبه لأبي عبيد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، والبيهقي في سننه".

القول الأول: أن الوجه ليس صفة للرحمن، بل معناه القبلة أو الجهة أو نحو ذلك، وعليه فإن هذه الآية ليس من آيات الصفات، وأن ما جرىٰ علىٰ لفظ الوجه ليس تأويلا لصفة من صفات الله، بل هو تأويل للفظ الوجه الذي وضع للدلالة علىٰ المعنىٰ المعلوم إلىٰ الدلالة علىٰ معنىٰ الجهة أو القبلة، أو أن هذا ليس تأويلا للفظ بل لفظ الوجه وضع أصلا للدلالة علىٰ الوجه المعلوم والجهة فهو من المشترك اللفظي.

القول الثاني: أن الوجه صفة للرحمن عز وجل. وتفصيل ذلك فيما يلي:

القول الأول: الوجه في قوله تعالىٰ:﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِۚ ﴿١١٥﴾ ﴾ [البقرة: ١١٥] ليس صفة من صفات ذات الله

قال بعض السلف الوجه ليس صفة من صفات ذات الله، لأن الآية نزلت في حال السفر، إذا صلىٰ الإنسان النافلة، فإنه يصلي حيث كان وجهه، أو إذا اشتبهت القبلة، فإنه يتحرىٰ ويصلي حيث كان وجهه. فالوجه بمعنىٰ الجهة لقوله تعالىٰ:﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ ﴿١٤٨﴾ ﴾ [البقرة: ١٤٨]، فالمراد بالوجه الجهة، أي: فثم جهة الله، أي: فثم الجهة التي يقبل الله صلاتكم إليها. نقله البغوي عن مجاهد وقتادة، قالوا: فثم قبلة الله، والوجه والجهة القبلة.(١)

وقال شيخ الإسلام: "يغلط الناس في هذا الموضع، إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة، ودلالة نصٍ عليها، يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ حيث ورد دالا علىٰ الصفة وظاهرا فيها. ثم يقول النافي: وهناك لم تدل علىٰ الصفة فلا تدل هنا. وقد يقول بعض المثبتة: دلت هنا علىٰ الصفة فتكون دالة هناك. بل لما رأوا بعض النصوص تدل علىٰ الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلىٰ الله تعالىٰ إضافة صفة من آيات الصفات".(٢)

ثم ذكر مثالين أحدهما صفة الوجه، وذكر أن كلا الطائفتين المثبتين والنافين

---

(١)معالم التنزيل، البغوي، (١/ ١٣٩)

(٢)مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية،، (٦/ ١٥).

كلما قرأ آية فيها ذكر الوجه جعلها من موارد النزاع، فالمثبت يجعلها من الصفات التي لا تأول بالصرف، والنافي يرىٰ أنه إذا قام الدليل علىٰ أنها ليست صفة فكذلك غيرها. ثم ذكر بعد ذلك أحدىٰ مناظراته مع النفاة وجاء فيها: أن المراد بقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة: ١١٥] قبلة الله، وليست من آيات الصفات أصلا، ولا تندرج في عموم قول من يقول: لا تؤول آيات الصفات. "والوجه هو الجهة في لغة العرب، يقال: قصدت هذا الوجه وسافرت إلىٰ هذا الوجه أي: إلىٰ هذه الجهة، وهذا كثير مشهور فالوجه هو الجهة وهو الوجه، كما في قوله تعالىٰ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ ﴿١٤٨﴾﴾ [البقرة: ١٤٨] أي متوليها، فقوله تعالىٰ: ﴿وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ ﴿١٤٨﴾﴾ [البقرة: ١٤٨] كقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة: ١١٥]، كلتا الآيتين في اللفظ والمعنىٰ متقاربتان، وكلاهما في شأن القبلة والوجه والجهة هو الذي ذكر في الآيتين: أنا نوليه: نستقبله. قلت: والسياق يدل عليه لأنه قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة: ١١٥] وأين من الظروف وتولوا أي تستقبلوا. فالمعنىٰ: أي موضع استقبلتموه فهنالك وجه الله، فقد جعل وجه الله في المكان الذي يستقبله هذا بعد قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة: ١١٥] وهي الجهات كلها كما في الآية الأخرىٰ: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾﴾ [البقرة: ١٤٢]. فأخبر أن الجهات له فدل علىٰ أن الإضافة إضافة تخصيص وتشريف، كأنه قال جهة الله وقبلة الله. ولكن من الناس من يسلم أن المراد بذلك جهة الله أي قبلة الله، ولكن يقول: هذه الآية تدل علىٰ الصفة وعلىٰ أن العبد يستقبل ربه كما جاء في الحديث: (إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلاَ يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ)،(١) وكما في قوله: (لَا يَزَالُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مُقْبِلًا عَلَىٰ عَبْدِهِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا الْتَفَتَ صَرَفَ وَجْهَهُ عَنْهُ)،(٢) ويقول:

(١)صحيح البخاري (١/ ٩٠)، وصحيح مسلم (١/ ٣٨٨).

(٢)من حديث أبي ذر مرفوعًا (لايزال الله مقبلاً علىٰ العبد في صلاته ما لم يلتفت، فإذا صرف وجهه عنه =

إن الآية دلت على المعنيين. فهذا شيء آخر ليس هذا موضعه. والغرض أنه إذا قيل: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] لم يكن هذا من التأويل المتنازع فيه، الذي ينكره منكرو تأويل آيات الصفات، ولا هو مما يستدل به عليهم المثبتة، فإن هذا المعنى صحيح في نفسه، والآية دالة عليه، وإن كانت دالة على ثبوت صفة فذاك شيء آخر، ويبقى دلالة قولهم: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ١١٥] على فثم قبلة الله هل هو من باب تسمية القبلة وجها باعتبار أن الوجه والجهة واحد؟ أو باعتبار أن من استقبل وجه الله فقد استقبل قبلة الله؟ فهذا فيه بحوث ليس هذا موضعها".(١)

وذهب إلى أن الوجه هنا القبلة ابن كثير وروى عن عكرمة عن ابن عباس: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]قال: قبلة الله أينما توجهت شرقا أو غربا. وعن مجاهد مثله.(٢) وكذلك قال القنوجي.(٣)

القول الثاني: الوجه من صفات الله الذاتية

وممن اختار ذلك السمعاني، وبعد أن نقل عن مجاهد أن وجه الله بمعنى القبلة، وبمعنى الجهة وبمعنى رضا الله وقصد الله قال: "ذكر الله تعالى الوجه في كتابه في أحد عشر موضعا، وهو صفة لله تعالى وتفسيره: قراءته والإيمان به".(٤) والظاهر هنا أن السمعاني ذكر الأقوال واختار القول الأخير، يدل على ذلك أنه قال: "ذكر الله تعالى الوجه في كتابه في أحد عشر موضعا، وهو صفة لله تعالى"، وإذا عددنا الآيات التي ورد فيها لفظ الوجه منسوبا لله عز وجل سنجد أنها عشرة مواضع هذا الحادي

=

انصرف). وله شاهد من حديث الحارث الأشعري بلفظ (فإن الله عز وجل ينصب وجهه لعبده ما لم يلتفت) رواه أحمد (٤/ ٢٠٢)، (٩٣٠)، ورواه الترمذي (٢٨٦٣)، وقال: حديث حسن صحيح غريب. انظر: (صحيح ابن حبان - محققا (٦/ ٦٥).

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٦/ ١٥-١٧). ١٩٩٥م.

(٢)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (١/ ٣٩١)

(٣)فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١/ ٢٦٠)

(٤)تفسير السمعاني (١/ ١٢٩)

عشر منها. وممن عد الوجه هنا من صفات الله عز وجل ابن القيم.(١) والسعدي.(٢) وكذلك الشيخ ابن عثيمين: حيث قال في الوجه هنا :"اختلف فيه المفسرون من السلف، والخلف، فقال بعضهم: المراد به وجه الله الحقيقي؛ وقال بعضهم: المراد به الجهة: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]يعني: في المكان الذي اتجهتم إليه جهة الله عز وجل؛ وذلك؛ لأن الله محيط بكل شيء؛ ولكن الراجح أن المراد به الوجه الحقيقي؛ لأن ذلك هو الأصل؛ وليس هناك ما يمنعه؛ وقد أخبر النبي صلىٰ الله عليه وسلم أن الله تعالىٰ قِبَل وجه المصلي.(٣)

واستدل هؤلاء علىٰ ذلك بأدلته كثيرة منها:

١- أنه بمعنىٰ وجه الذي هو صفة للرحمن في سائر الآيات التي ذكر فيها الوجه مضافا لله، فإنه قد اطرد مجيئه في القرآن والسنة مضافا إلىٰ الرب تعالىٰ علىٰ طريقة واحدة ومعنىٰ واحد، فليس فيه معنيان مختلفان في جميع المواضع غير الموضع الذي هنا، وهذا لا يتعين حمله علىٰ القبلة والجهة، ولا يمتنع أن يراد به وجه الرب حقيقة، فحمله علىٰ معنىٰ وجه الله كنظائره كلها أولىٰ.

٢- أن الآية لو احتملت كل واحد من الأمرين (الوجه والجهة) لكان الأولىٰ بها إرادة وجهه الكريم ذي الجلال والإكرام؛ لأن المصلي مقصوده التوجه إلىٰ ربه، فكان من المناسب أن يذكر أنه إلىٰ أي الجهات صليت فأنت متوجه إلىٰ ربك، فالله تعالىٰ فوق العالم محيط بالمخلوقات عال عليها بكل اعتبار، وأينما ولىٰ المصلي فهي قبلة الله وهو مستقبل وجه ربه، كما تواترت بذلك الأحاديث الصحيحة عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم مثل قوله: (إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلاَ يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّىٰ).(٤) وقوله: (وَإِنَّ اللهَ أَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ، فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَلَا

(١)سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ١٤٨)، وصححه الالباني، مسند أحمد ط الرسالة (٢٨/ ٤٠٥)

(٢)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٦٣-٦٤)

(٣)تفسير العثيمين: الفاتحة والبقرة (٢/ ١٣).

(٤)صحيح البخاري (١/ ٩٠)، صحيح مسلم (١/ ٣٨٨)

تَلْتَفِتُوا فَإِنَّ اللهَ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لِوَجْهِ عَبْدِهِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ).(١)

٣- أنه لا يعرف إطلاق وجه الله علىٰ القبلة لغة ولا شرعا ولا عرفا بل القبلة لها اسم يخصها، والوجه له اسم يخصه، فلا يدخل أحدهما علىٰ الآخر ولا يستعار اسمه له، نعم، القبلة تسمىٰ وجهة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقد تسمىٰ جهة وأصلها وجهة، لكن أعلت بحذف فائها كزنة وعدة، وإنما سميت قبلة ووجهة لأن الرجل يقابلها ويواجهها بوجهه، وأما تسميتها وجها فلا عهد به.

٤- أن الآية في سياق لا يعرض فيها للقبلة ولا لحكم الاستقبال، بل سياقها لمعنىٰ آخر وهو بيان عظمة الرب، فذكر في أول الآية إحاطة ملكه في قوله:﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] فنبهنا بذلك علىٰ ملكه لما بينهما، ثم ذكر عظمته سبحانه وأنه أكبر وأعظم من كل شيء، فأين ما ولىٰ العبد وجهه فثم وجه الله، ثم ختم باسمين دالين علىٰ السعة والإحاطة فقال:﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]، فذكر اسم الواسع عقيب قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] كالتفسير والبيان والتقرير له. فالمقام مقام تقرير لأصول التوحيد والإيمان والرد علىٰ المشركين، لا بيان فرع معين جزئي.(٢) أما قول شيخ الإسلام: " والسياق يدل عليه لأنه قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾ [البقرة: ١١٥] وأين من الظروف وتولوا أي تستقبلوا. فالمعنىٰ: أي موضع استقبلتموه فهنالك وجه الله، فقد جعل وجه الله في المكان الذي يستقبله هذا بعد قوله:﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] وهي الجهات كلها كما في الآية الأخرىٰ: ﴿قُل لِّلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن

(١)سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ١٤٨)، وصححه الالباني، مسند أحمد ط الرسالة (٢٨/ ٤٠٥)

(٢)من كلام ابن القيم في الصواعق المرسلة باختصار وتصرف، انظر: مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة (ص: ٤١٣-٤١٩)، ونقل عنه كذلك في توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم (٢/ ٣٠٣-٣٠٦)، وقول ابن القيم هذا لم أجده في كتابه الصواعق المرسلة المطبوع فلا بد أنه في الجزء المفقود من الكتاب.

يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾ [البقرة: ١٤٢]". [١] فهو صحيح من ناحية أن المقصود أي موضع استقبلتموه فهنالك وجه الله على المعنى الحقيقي للوجه في اللغة والقرآن لا الوجه بمعنى الجهة.

قال الطبري: "فإن قال قائل: وما هذه الآية من التي قبلها؟ قيل: هي لها مواصلة. وإنما معنى ذلك: ومن أظلم من النصارى الذين منعوا عباد الله مساجده أن يذكر فيها اسمه، وسعوا في خرابها، ولله المشرق والمغرب، فأينما توجهوا وجوهكم فاذكروه، فإن وجهه هنالك، يسعكم فضله وأرضه وبلاده، ويعلم ما تعملون، ولا يمنعكم تخريب من خرب مسجد بيت المقدس، ومنعهم من منعوا من ذكر الله فيه - أن تذكروا الله حيث كنتم من أرض الله، تبتغون به وجهه". [٢]

والذي أرجحه أن المراد بالوجه هنا هو ذات المراد منه في سائر المواضع التي ورد فيها مضافا إلى الله. ولكن يجب لفت النظر هنا إلى أن تفسير بعض السلف للوجه بأنه القبلة لا يعني أنهم أولوا الصفة، بل أوّلوا لفظا لم يوضع أصلا للدلالة على الصفة، في آية ليست من آيات الصفات، وكونهم حملوه في مواضع على أنه صفة لا يعني أن يحملوه كذلك في سائر المواضع، فاللفظ لا ينفك عن الآية، والآية لا تنفك عن السياق، وكل سياق له نظرة خاصة به، وربما تتشابه السياقات وربما تختلف.

❊ ❊ ❊

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٦/ ١٧). ١٩٩٥م.

(٢) جامع البيان، الطبري، (٢/ ٥٣٦).

المبحث الثالث: العين

المطلب الأول: اثبات صفة العين.

منهج السلف إثبات عين لله عز وجل من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل، دلت علىٰ ذلك نصوص من القرآن والسنة وعلىٰ ذلك إجماع السلف قال الشيخ ابن عثيمين: "عينٌ حقيقيةٌ، ودليل ذلك أن الله أثبتها لنفسه في غير موضع، وأثبت الرؤية في غير موضع، وإثبات هذا تارة وهذا تارةً يدل علىٰ التغاير بينهما، فالرؤية شيءٌ والعين شيءٌ آخر، فقوله تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ ﴿١٠٥﴾﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق: ١٤]، فهاتان في الرؤية. ولكن: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ (القمر: الآية ١٤) {وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي}[طه: الآية ٣٩] فهاتان الآيتان ليستا في الرؤية، بل أثبتتا عينـاً مخالفةً للرؤية، ولهذا نقول: إن العين صفةٌ حقيقيةٌ، نظير مسماها بالنسبة لنا أبعاض وأجزاء، لكننا لا نقول: إن العين بعض من الله أو جزء منه؛ لأن ذلك ممتنع علىٰ الله حسب فهم البعض والجزء؛ فالبعض والجزء هو ما جاز أن ينفصل عن الكل، وهذا بالنسبة لصفات الله ممتنع".[1]

الأدلة من القرآن: ورد لفظ العين والأعين في القرآن مضافا إلىٰ الله عز وجل في خمسة مواضع منها:

١- قال تعالىٰ: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴿٣٧﴾﴾[هود: ٣٧].

٢- قال تعالىٰ: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٤٨﴾﴾[الطور: ٤٨].

٣- قال تعالىٰ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴿١٤﴾﴾ [القمر: ١٤].

(١)شرح العقيدة السفارينية، ابن عثيمين، (١/ ٢٦٧)

الأدلة من السنة :

قال البخاري. رحمه الله تعالىٰ.: باب قول الله. تعالىٰ:﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ۝٣٩﴾ [طه: ٣٩] وقوله. جل ذكره: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ۝١٤﴾[القمر: ١٤]. ثم ساق بسنده حديث عبد الله بن عمر. رضي الله عنهما. قال: (ذُكِرَ الدَّجَّالُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "إِنَّ اللهَ لاَ يَخْفَىٰ عَلَيْكُمْ، إِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَىٰ عَيْنِهِ - وَإِنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ العَيْنِ اليُمْنَىٰ، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ).[١]

المطلب الثاني: دلالة العين المطابقية ودلالاتها الالتزامية

وردت العين مضافة إلىٰ الله في ثلاث سياقات

١- قصة نوح عليه السلام والطوفان الذي كان سيحل بديار قومه في ثلاثة مواضع في سورة هود وسورة (المؤمنون) وسورة القمر.

٢- قصة موسىٰ عليه السلام وفرعون وتوعده بقتل الأطفال في سورة طه.

٣- قصة النبي صلىٰ الله عليه وسلم مع كفار قريش في سورة الطور.

هذه السياقات تتكلم عن أن هؤلاء الأنبياء عليهم السلام آمنون بحفظ الله ولا خوف عليهم، وجاء التعبير الدال علىٰ الحفظ بقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ في أربعة مواضع وفي موضع واحد ﴿عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾، والغرض من هذا التعبير الدلالة علىٰ حفظ الله لهؤلاء الأنبياء بالإشارة إلىٰ أنهم بمرأىٰ من الله، وأنه يرقبهم ويحفظهم، واستخدمت صفة العين للدلالة علىٰ الرؤية؛ لأن من لوازم العين والرؤية الحفظ والرعاية.

قال الشيخ ابن عثيمين: "من السلف من فسر قوله تعالىٰ: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، بقوله: بمرأىٰ منا. وهو تفسير باللازم، مع إثبات الأصل، وهي العين، وأهل التحريف يقولون: بمرأىٰ منا، بدون إثبات العين، لكن ذكر العين هنا أشد توكيداً وعناية من ذكر مجرد الرؤية، وليس المقصود أن محمد صلىٰ الله عليه وسلم بعين الله، وسط

---

(١)صحيح البخاري (٩/ ١٢١)

العين، كما تقول: زيد بالبيت. زيد بالمسجد، فالباء ليست للظرفية بل الباء للمصاحبة، إذا قلت: أنت بعيني، يعني: أن عيني تصحبك وتنظر إليك، لا تنفك عنك، فالمعنىٰ: أن الله عز وجل يقول لنبيه: أصبر لحكم الله، فإنك محوط بعنايتنا وبرؤيتنا لك بالعين حتىٰ لا ينالك أحد بسوء".[1]

وقد جاءت تفسيرات أئمة السلف تدور حول لوازم صفتي الرؤية والعين بعبارات متقاربة وهي:

١- بحفظنا، وهو من لوازم الرؤية، قاله أكثر المفسرين.

٢- بوحي الله، نسبه الطبري لمجاهد،[2] وملازمة الوحي للعين ليست واضحة، لكن إن صح النقل عن مجاهد فربما يقصد أن الله يرىٰ أنبياءه ويوحي لهم فعل ما يحفظهم.

٣- بعلمنا، نقله البغوي عن مقاتل،[3] وهو من لوازم رؤية الله.

٤- المرأىٰ والحفظ؛ لكون الثاني من لوازم الأول.

٥- المرأىٰ والحفظ والرضاء؛ لكون الرضا من لوازم الحفظ والحفظ من لوازم المرأىٰ.

٦- المرأىٰ والمحبة والإرادة؛ أما المحبة فمن لوازم رؤية العناية والحفظ، وأما الإرادة فملازمتها للرؤية غير واضحة، وربما تكون الملازمة في أن رؤية المحبة والرعاية تستلزم الإرادة لتحقيق الرعاية.

والتفسير باللازم هو المقصود من النص في هذه السياقات؛ لأن التعبير لم يأت في معرض وصف الله بل جاء للإشارة إلىٰ رعاية الله وحفظه لأنبيائه، وهو من لوازم العين والرؤية وأثرها، ومن فسر بإثبات الصفة فقد راعىٰ النص، ومن فسر بالرؤية والعناية فقد راعىٰ السياق، وكلاهما مثبت إما بمنطوق عبارته أو بمفهومها.

---

(١)شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين (١/ ٣١٤-٣١٦)
(٢)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١٥/ ٣٠٨)
(٣)معالم التنزيل، البغوي، (٤/ ١٧٣)

هذا إجمال لتفسيرات السلف للفظ العين المضافة لله عز وجل وفيما يلي تفصيل وتمثيل لذلك.

أولا: قال تعالىٰ:﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا ﴿٣٧﴾﴾ [هود: ٣٧].

قال الطبري: بعين الله ووحيه كما يأمرك، ونسب لمجاهد بوحينا كما نأمرك.(١)

واختار القاسمي: بحفظنا وكلاءتنا، وقال: "كأن معه من الله عزّ وجلّ حفاظا وحراسا، يكلئونه بأعينهم من التعدي من الكفرة، ومن الزيغ في الصنعة".(٢) وكذا قال السعدي.(٣)

ونقل السمعاني: عن ابن عباس بمرأىٰ منا، وعن الضحاك بمنظر منا، ونقل عن غيرهم برؤيتنا وحفظنا.(٤)

ونقل البغوي عن مقاتل بعلمنا.(٥)

واختار ابن كثير بمرأىٰ منا،(٦) وكذلك القنوجي: وقال بأعيننا أي بمرأىٰ منا...وقال: وقيل بعلمنا لك (ثم قال) "والحق أن العين صفة من صفاته لا ندري كيفيتها، فيجب إمرارها علىٰ ظاهرها من دون تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تقدير".(٧)

ثانيا: قال تعالىٰ:﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩].

اختار الطبري لتغذىٰ، ونقل وأنت بعيني في أحوالك كلها. (ثم قال) "وأولىٰ التأويلين به، التأويل الذي تأوله قَتادَة، وهو (وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي) ولتغذىٰ علىٰ

---

(١)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١٥/ ٣٠٨)

(٢)محاسن التأويل، القاسمي، (٦/ ٩٢)

(٣)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٣٨٢)

(٤)تفسير السمعاني (٢/ ٤٢٧)

(٥)معالم التنزيل، البغوي، (٤/ ١٧٣)

(٦)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٤/ ٣١٩)

(٧)فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (٦/ ١٧٥)

عيني، ألقيت عليك المحبة مني، وعني بقوله (عَلىٰ عَيْنِي) بمرأىٰ مني ومحبة وإرادة"،[1] وكذلك السمعاني،[2] والبغوي،[3] وابن كثير،[4] واختار ذلك القاسمي، القاسمي، وقال: "علىٰ عيني استعارة تمثيلية للحفظ والصون؛ لأن المصون يجعل بمرأىٰ. قيل: و (علىٰ) بمعنىٰ الباء لأنه بمعنىٰ بمرأىٰ مني، في الأصل".[5] واختار ذلك السعدي.[6]

ثالثا:﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٤٨﴾﴾[الطور: ٤٨].

اختار الطبري: بمرأىٰ منا وإحاطة وحفظ،[7] واختار نحو ذلك كل المفسرين المثبتين كالسمعاني،[8] وابن كثير.[9] والقنوجي،[10] والقاسمي،[11] والسعدي.[12] والسعدي.[12]

* * *

(١)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١٨/ ٣٠٤)
(٢)تفسير السمعاني (٣/ ٣٢٩)
(٣)معالم التنزيل، البغوي، (٥/ ٢٧٢)
(٤)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٥/ ٢٨٤)
(٥)محاسن التأويل، القاسمي، (٧/ ١٢٥)
(٦)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٥٠٤)
(٧)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢/ ٤٨٨)
(٨)تفسير السمعاني (٥/ ٢٨١)
(٩)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٧/ ٤٣٨)
(١٠)فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٣/ ٢٣٧)
(١١)محاسن التأويل، القاسمي، (٩/ ٥٥)
(١٢)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٨١٨)

المبحث الرابع: اليد

المطلب الأول: إثبات صفة اليد

لله عز وجل يدان كما ذكره الله تعالىٰ ورسوله صلىٰ الله عليه وسلم بلا كيف ولا شبه ولا مثل، ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته.

الأدلة من القرآن: ورد لفظ اليد ف القرآن مضافا إلىٰ الله في عشرة مواضع وفي موضع القبضة اليمين ومنها:

١- قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ ﴿٦٤﴾﴾[المائدة: ٦٤].

٢- قال تعالىٰ: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [يس: ٨٣]

٣- قال تعالىٰ: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ﴿٧٥﴾﴾[ص:٧٥]

٤- قال تعالىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾[الزمر: ٦٧].

٥- قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ ﴿١٠﴾﴾[الفتح: ١٠]

٦- قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ ﴿١﴾﴾[الحجرات: ١]

الأدلة من السنة:

١- عن أبي هريرة عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم قال: "احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَىٰ، فَقَالَ لَهُ مُوسَىٰ: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَىٰ

اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلاَمِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَىٰ أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ ثَلاَثًا".(١)

٢- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا".(٢)

٣- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: " إِنَّ اللهَ يَقْبِضُ يَوْمَ القِيَامَةِ الأَرْضَ، وَتَكُونُ السَّمَوَاتُ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ".(٣)

ذكر شيخ الإسلام: " لله تعالىٰ يدان مختصتان به، ذاتيتان له كما يليق بجلاله، وأنه سبحانه خلق آدم بيده دون الملائكة وإبليس، وأنه سبحانه يقبض الأرض ويطوي السماوات بيده اليمنىٰ، وأن يديه مبسوطتان، ومعنىٰ بسطهما: بذل الجود وسعة العطاء؛ لأن الإعطاء والجود في الغالب يكون ببسط اليد ومدّها، وتركه يكون ضماً لليد علىٰ العنق، كما قال تعالىٰ:﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾﴾ [الإسراء: ٢٩]، وصار من الحقائق العرفية أنه إذا قيل هو مبسوط اليد فهم منه يد حقيقية"... وقال رحمه الله: "إن لفظ اليدين بصيغة التثنية لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة؛ لأن استعمال لفظ الواحد في الاثنين أو الاثنين في الواحد لا أصل له في لغة العرب التي نزل بها القرآن، فقوله:﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴿٧٥﴾﴾ [ص: ٧٥]، لا يجوز أن يراد به القدرة؛ لأن القدرة صفة واحدة، ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد، ولا يجوز أن يراد به النعمة؛ لأن نعم الله لا تحصىٰ، فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصىٰ بصيغة التثنية".(٤)

(١)صحيح البخاري (٨/ ١٢٦)، صحيح مسلم (٤/ ٢٠٤٢).
(٢)صحيح مسلم (٣/ ١٤٥٨)، مسند أحمد ط الرسالة (١١/ ٣٢)، قال شعيب الأرناؤوط صحيح علىٰ شرط الشيخين.
(٣)صحيح البخاري (٩/ ١٢٣)، صحيح مسلم (٤/ ٢١٤٨).

التثنية".[١]

وقد ورد لفظ اليد مضافا إلىٰ الله مفردا ومثنىٰ وجمعا في عدة سياقات سأذكرها في المطالب الآتية:

المطلب الثاني: الدلالة باليد علىٰ الجود والخير.

وهذا نحو قوله تعالىٰ:﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾[آل عمران:٧٣].

وفيما يلي عبارات السلف في التعبير عن معنىٰ اليد

في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴿٦٤﴾﴾ [المائدة: ٦٤]. ذكر المفسرون السلف في اليدين أقوالا تعود إلىٰ أحد المعاني التالية:

١- يد الله صفة من صفاته، وهذا تفسير بالمطابق، وقول صريح في إثبات الصفة، وأكثر المفسرين علىٰ هذه الطريقة، ومنهم من اقتصر علىٰ هذا المعنىٰ، ومنهم من أضاف إليه لازما من لوازم الصفة، ومنهم من اقتصر علي اللازم.

٢- نعمتاه، ومقصودهم من التثنية ذكر نعمتين من نعم الله مثل نعمة الدنيا الظاهرة ونعمتها الباطنة وقيل: نعمة المطر والنبات وقيل: الثواب والعقاب، وهؤلاء التفتوا إلىٰ تثنية اليدين فثنوا معناها، وأنا أرىٰ أن هذا القول مرجوح، والراجح أن التثنية -كما سيأتي- دليل علىٰ أن لله يدين لا يدا واحدة.

وقيل نعمه عليهم. فإن العرب تقول: (لك عندي يد)، يعنون بذلك: نعمه، وهذا القول لا يختلف عن سابقه سوىٰ أن القول السابق ثنىٰ النعم بناء علىٰ تثنية اليدين، أما هذا فجمع.

٣- ملكه، وذلك كقول العرب للمملوك: هو ملك يمينه، وفلان بيده عقدة نكاح فلانة، أي يملك ذلك، وكقول الله تعالىٰ ذكره:﴿فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ

(١)باختصار من مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية،، (٦/ ٣٥١-٣٧٣).

صَدَقَةً ﴿١٢﴾[سورة المجادلة: ١٢].

٤- القوة. وقالوا: ذلك نظير قول الله تعالىٰ ذكره:﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٥﴾﴾ [سورة ص: ٤٥]. وهذا التفسير بعيد مع أن القوة من لوازم اليد وقد فسرت اليد به في مواضع سيأتي ذكرها لكنها هنا لا تتناسب مع السياق.

والآية دليل واضح علىٰ إثبات اليدين لله تعالىٰ، وهو ما عليه السلف ومن علىٰ منهجهم، لم يخالف في ذلك أحد؛ وتثنية اليدين في الآية دليل علىٰ أن اليد حقيقة لا مجاز، ولو كان التعبير مجازا لقال بل يده، ولا يصح أن يقال النعمتان بمعنىٰ النعم الكثيرة؛ لأنّ العرب قد تخرج الجميع بلفظ الواحد لأداء الواحد عن جميع جنسه، وذلك كقول الله تعالىٰ ذكره:﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾﴾[العصر: ١، ٢]... فلم يُرَدْ بالإنسان إنسان بعينه، بل عني به جميع الإنس، ولكن الواحد أدّىٰ عن جنسه، كما تقول العرب. (ما أكثر الدرهم في أيدي الناس)، فأما إذا ثنَّىٰ الاسم، فلا يؤدي عن الجنس، ولا يؤدّي إلا عن اثنين بأعيانهما دون الجميع ودون غيرهما... وخطأ في كلام العرب أن يقال: (ما أكثر الدرهمين في أيدي الناس)، بمعنىٰ: ما أكثر الدراهم في أيديهم... والدرهم إذا ثنّي لا يؤدي في كلامها إلا عن اثنين بأعيانهما... ففي قول الله تعالىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴿٦٤﴾﴾[المائدة:٦٤] ، مع إعلامه عبادَه أن نعمه لا تحصىٰ، مع ما وصفنا من أنه غير معقول في كلام العرب أن اثنين يؤدّيان عن الجميع ما ينبئ عن خطأ قول من قال: معنىٰ (اليد)، في هذا الموضع، النعمة، وصحة قول من قال: إن (يد الله)، هي له صفة.[١]

واختار هذا السمعاني: وصرح بإثبات الصفة فقال: "وأما اليد: صفة لله تعالىٰ بلا كيف، وله يدان".[٢] وكذلك البغوي.[٣] وابن كثير.[١] والقاسمي،[٢]

(١)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١٠/ -٤٥٤ ٤٥٦)، باختصار وتصرف.

(٢)تفسير السمعاني (٢/ ٥٠)

(٣)معالم التنزيل، البغوي، (٣/ ٧٦- ٧٧)

والسعدي.(٣)

وعلىٰ هذا القول القنوجي لكنه ذهب إلىٰ أن تثنية اليدين للمبالغة،(٤) وهذا كما ذكرت قبل قليل مرجوح، والراجح أن التثنية لإثبات يدين اثنتين لا واحدة.

المطلب الثالث: الدلالة باليد علىٰ القوة.

وهذا نحو: قال تعالىٰ:﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴿٧١﴾﴾[يس: ٧١]

وفيما يلي عبارات السلف في التعبير عن معنىٰ اليد

أولا: في معنىٰ اليدين في قوله تعالىٰ:﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴿٧٥﴾﴾[ص:٧٥]. أكثر المفسرين السلف صرحوا بإثبات صفة اليدين لله تعالىٰ، فالآية دليل علىٰ الصفة ولا مجال لحمله علىٰ المجاز؛ لأن الله عز وجل أخبرَ أنه خص آدم بخلقه إياه بيده ولو كان معنىٰ اليد النعمة، أو القوة، أو الملك، لما كان لخصوصِه آدم بذلك وجه مفهوم؛ لأن جميع خلقه مخلوقين بقدرته، وتحت ملكه. قال ابن القيم: "لفظ اليد جاء في القرآن علىٰ ثلاثة أنواع. مفردا، ومثنىٰ، ومجموعا، فالمفرد: كقوله:﴿ بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴿١﴾﴾[الملك: ١] والمثنىٰ كقوله:" خَلَقْتُ بِيَدَيَّ والمجموع كقوله:﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴿٧١﴾﴾[يس: ٧١]. فحيث ذكر اليد مثناة. أضاف الفعل إلىٰ نفسه بضمير الإفراد، وعدىٰ الفعل بالباء إليهما، وقال:" خَلَقْتُ بِيَدَيَّ. وحيث ذكرها مجموعة أضاف الفعل إليها، ولم يعدّ الفعل بالباء. فهذه ثلاثة فروق: فلا يحتمل" خَلَقْتُ بِيَدَيَّ من المجاز ما يحتمله﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴿٧١﴾﴾[يس: ٧١]، فإن كل أحد يفهم من قوله:﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا

=

(١)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٣/ ١٤٦-١٤٧)

(٢)محاسن التأويل، القاسمي، (٤/ ١٨٥-١٨٦)

(٣)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٢٣٨)

(٤)فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (٤/ ١٣)

﴿٧١﴾ [يس: ٧١]، ما يفهمه من قوله: عملنا وخلقنا، كما يفهم ذلك من قوله: ﴿كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورىٰ: ٣٠]، وأما قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴿٧٥﴾﴾ [ص: ٧٥] فلو كان المراد منه مجرد الفعل لم يكن لذكر اليد بعد نسبة الفعل إلىٰ الفاعل معنىٰ فكيف وقد دخلت عليها الباء؟ فكيف إذا ثنيت؟ وسرّ الفرق أن الفعل قد يضاف إلىٰ يد ذي اليد، والمراد الإضافة إليه. كقوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴿١٠﴾﴾ [الحج: ١٠]، وقوله: ﴿كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورىٰ: ٣٠]، وأما إذا أضيف إليه الفعل، ثم عدي بالباء إلىٰ اليد مفردة أو مثناة، فهو مما باشرته يده".(١)

وأكثر المفسرين فسروا بالمطابق وصرحوا بإثبات الصفة، كالطبري وذكر أن الله خلق آدم بيديه، وخصه بذكره خلقَه إياه بيده دون غيره من عباده لمعنىٰ به فارق غيره من سائر الخلق وهو خلقه بيديه علىٰ وجه الحقيقة.(٢)

وصرح بإثبات اليدين البغوي وذكر قول النبي صلىٰ الله عليه وسلم: (وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ).(٣) وكذلك القنوجي(٤) واستدلا بالتثنية علىٰ أنها ليست بمعنىٰ القوة والقدرة، بل للدلالة علىٰ أنهما صفتان من صفات ذاته سبحانه. لكنهما نقلا عن مجاهد أن اليد هنا بمعنىٰ التأكيد والصلة مجازا كقوله: ويبقىٰ وجه ربك، وهذه الرواية مشكلة ولم أجدها إلا عند القرطبي،(٥) رواها مرسلة وهذا يعني أنها باطلة سندا، وكذلك متنا؛ لأنها أنكار للصفة وهذا مخالف لمنهج مجاهد.

ثانيا: في معنىٰ الأيدي في قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يس: ٧١] جاءت تعبيرات المفسرين السلف متقاربة تدور حول نسبة فعل الخلق لله عز وجل. قال الطبري: مما خلقنا من

(١) التفسير القيم، ابن القيم (ص: ٤٥٤)
(٢) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢١/ ٢٣٩)
(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٤٥٨)، مسند أحمد ط الرسالة (١١/ ٣٢)، قال شعيب الأرناؤوط صحيح علىٰ شرط الشيخين.
(٤) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٢/ ٦٨)
(٥) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (١٥/ ٢٢٨)

الخلق.[١] وقال السمعاني: تولينا خلقه وإبداعه، والأولىٰ في الأيدي أن يؤمن بها ولا تفسر.[٢] وقال البغوي: تولينا خلقه بإبداعنا من غير إعانة أحد.[٣] وقال القاسمي: مما تولينا نحن خلقه.[٤]

ثالثا: في معنىٰ اليد في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ ⑩﴾ [الفتح: ١٠]. دارت عبارات المفسرين السلف حول المعاني التالية:

١- يد الله فوق أيديهم عند البيعة، نقله كثير من المفسرين عن السدي، قال: " كانوا يأخذون بيد رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم ويبايعونه، ويد الله فوق أيديهم في المبايعة".[٥]

٢- هو حاضر معهم يسمع أقوالهم ويرىٰ مكانهم، ويعلم ضمائرهم وظواهرهم، فهو تعالىٰ هو المبايع بواسطة رسوله، رجحه الطبري،[٦] واقتصر عليه ابن كثير.[٧]

٣- عقد الميثاق مع رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم كعقده مع الله سبحانه من غير تفاوت، ذهب إليه القاسمي،[٨] والسعدي.[٩]

٤- قوة الله فوق قوتهم في نصرة رسوله صلىٰ الله عليه وسلم؛ لأنهم إنما بايعوا رسول صلىٰ الله عليه وسلم علىٰ نصرته علىٰ العدو، ذكره الطبري.[١٠]

---

(١) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٠/ ٥٥٠)
(٢) تفسير السمعاني (٤/ ٣٨٧)
(٣) معالم التنزيل، البغوي، (٧/ ٢٧)
(٤) محاسن التأويل، القاسمي، (٨/ ١٩٤)
(٥) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢/ ٢١٠)
(٦) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢/ ٢١٠)
(٧) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٧/ ٣٢٩)
(٨) محاسن التأويل، القاسمي، (٨/ ٤٨٧)
(٩) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٧٩٢)
(١٠) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢/ ٢١٠)

٥- يد الله بالوفاء بما وعدهم من الخير فوق أيديهم، نقله عن ابن عباس الطبري،[١] والبغوي.[٢]

هذه هي تفسيرات اليد هنا وهي مترددة بين الاقتصار على عبارة القرآن والتفسير بالمطابق والتفسير باللازم، وأكثر المفسرين السلف ذكروا لازما من لوازم اليد وفوقيتها بالنسبة لأيدي المبايعين، فالطبري وابن كثير ذكروا أن الله حاضر معهم وهذا من لوازم فوقية يده بالنسبة لأيدي المبايعين، أما القاسمي والسعدي فذكروا أن العبارة تشبيه لعقدهم مع الرسول صلىٰ الله عليه وسلم بعقدهم مع الله عز وجل. أما القولان الأخيران فهما تفسير بلازم من اللوازم أحدهما القوة والآخر الوفاء؛ لأن ذلك من لوازم اليد وفوقيتها بالنسبة لأيدي المبايعين.

والملاحظ أن جميع الأقوال استبعدت أن تكون فوقية يد الله عز وجل علىٰ أيدي المبايعين حقيقية؛ لأن الفوقية بمعنىٰ المماسة غير مقصودة، ولذلك قال الشيخ ابن عثيمين: "هذه أيضًا علىٰ ظاهرها وحقيقتها؛ فإن يد الله تعالىٰ فوق أيدي المبايعين؛ لأن يده من صفاته، وهو سبحانه فوقهم علىٰ عرشه؛ فكانت يده فوق أيديهم، وهذا ظاهر اللفظ وحقيقته، وهو لتوكيد كون مبايعة النبي صلىٰ الله عليه سلم مبايعة لله عز وجل، ولا يلزم منها أن تكون يد الله جل وعلا مباشرة لأيديهم، ألا ترىٰ أنه يقال: السماء فوقنا مع أنها مباينة لنا بعيدة عنا، فيد الله عز وجل فوق أيدي المبايعين لرسوله صلىٰ الله عليه وسلم مع مباينته تعالىٰ لخلقه وعلوه عليهم".[٣]

المطلب الرابع: الدلالة باليد علىٰ الملك والسيطرة.

وهذا نحو: قال تعالىٰ:﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾﴾[المؤمنون: ٨٨]. وقال تعالىٰ:﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ

(١)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢/ ٢١٠)
(٢)معالم التنزيل، البغوي، (٧/ ٣٠٠)
(٣)القواعد المثلىٰ في صفات الله وأسمائه الحسنىٰ، ابن عثيمين، (ص: ٧٤)

سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [الزمر: ٦٧]، ففي معنى القبضة واليمين اختار أكثر مفسري السلف تفسير القبضة واليمين بالمطابق وصرحوا بإثبات الصفة، فمثلا نقل السمعاني عند تفسير الآية الأثرين التاليين:

الأول: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قال: "جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ: أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ وَالأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَىٰ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلاَئِقِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّىٰ بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.[(١)]

الثاني: قال أبو هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ " يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ".[(٢)]

ثم قال السمعاني: يقال: "إن قبضته ويمينه لا بوصف، قال سفيان بن عيينة: كل ما ورد في القرآن من هذا فتفسيره قراءته، حكاه النقاش وغيره. وقيل: قبضته قدرته، والأول أولىٰ بما بينا من قبل".[(٣)]

أما البغوي فاكتفىٰ بنقل الآثار، وهذا تفسير للآية بالآثار الصريحة في الإثبات، وبالتالي هو إثبات صريح لصفة اليد.[(٤)]

وكذلك ابن كثير وقال: "الطريق فيها وفي أمثالها مذهب السلف، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تحريف".[(٥)] وكذلك القاسمي: ذكر في (القبضة

(١)صحيح البخاري (٦/ ١٢٦)، صحيح مسلم (٤/ ٢١٤٧)
(٢)صحيح البخاري (٦/ ١٢٦)، صحيح مسلم (٤/ ٢١٤٨)
(٣)تفسير السمعاني (٤/ ٤٧٩-٤٨٠)
(٤)معالم التنزيل، البغوي، (٧/ ١٣١)
(٥)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٧/ ١١٣)

واليمين) مذهبين، واختار مذهب السلف.(١)

ومن المفسرين من اقتصر علىٰ عبارة القرآن كالطبري حيث قال: "والأرض كلها قبضته في يوم القيامة (وَالسَّمَوَاتُ) كلها (مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)".(٢) كذلك فعل السعدي.(٣)

أما القنوجي: فقد أثبت القبضة واليد وأشار إلىٰ أن المقصود إثبات قدرة الله وسلطته علىٰ الكون وتصرفه فيه، وجاء هذا الإثبات بأن صورة السماوات والأرض كالشيء المقبوض باليد.(٤)

وفي باقي المواضع التي ذكرت فيها اليد بمعنىٰ السيطرة والملك اقتصر أكثر السلف علىٰ ذكر ألفاظ الآية دون التصريح بتفسير الألفاظ بالمطابق أو باللازم، ففي قوله تعالىٰ:﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾ [آل عمران: ٢٦]. قال الطبري كل ذلك بيدك وإليك.(٥) وقال السمعاني: "أي بيدك الخير والشر".(٦) وقال البغوي: "أي بيدك الخير والشر فاكتفىٰ بذكر أحدهما".(٧) وفي قوله تعالىٰ:﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ [آل عمران:٧٣] قال الطبري: "التوفيق للإيمان والهدايةَ للإسلام، بيد الله وإليه".(٨) وإليه".(٨) وقال ابن كثير: "أي: الأمور كلها تحت تصريفه".(٩) وفي قوله تعالىٰ:﴿قُلْ تعالىٰ:﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ

(١)محاسن التأويل، القاسمي، (٨/ ٢٩٥)
(٢)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢١/ ٣٢٤)
(٣)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٧٢٩)
(٤)فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٢/ ١٤٢)
(٥)جامع البيان، الطبري، ت شاكر (٦/ ٣٠١)
(٦)تفسير السمعاني (١/ ٣٠٧)
(٧)معالم التنزيل، البغوي، (٢/ ٢٤)
(٨)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٦/ ٥١٦)
(٩)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٢/ ٦٠)

تَعۡلَمُونَ ﴿٨٨﴾ [المؤمنون: ٨٨]. قال السمعاني: مالك كل شيء.[١] وكذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [يس: ٨٣]، وفي وقوله تعالىٰ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [الملك: ١]. قال السمعاني: "ثبت له ما يستحقه من التعظيم والجلال".[٢] وقال ابن كثير: "له التصرف، وما من شيء إلا تحت ملكه وقهره وسلطانه".[٣]

المطلب الخامس: دلالة اليد في سياق النهي عن التقدم علىٰ الله عز وجل.

في قولـــه تعـــالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ ﴿١﴾﴾ [الحجرات: ١] اقتصر مفسرو السلف علىٰ بيان المراد من تعبير (لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ)، وقالوا معناه لا تعجلوا بأمر من أموركم قبل أن يقضي الله عز وجل ورسوله صلىٰ الله عليه وسلم، ولم يشيروا إلىٰ إثبات صفة اليدين، فمثلا قال الطبري: "لا تعجلوا بقضاء أمر في حروبكم أو دينكم، قبل أن يقضي الله لكم فيه ورسوله، فتقضوا بخلاف أمر الله وأمر رسوله، محكيّ عن العرب فلان يقدّم بين يدي إمامه، بمعنىٰ يعجل بالأمر والنهي دونه.[٤] ومثله قال السمعاني.[٥] والبغوي.[٦]

* * *

(١)تفسير السمعاني (٣/ ٤٨٧)
(٢)تفسير السمعاني (٢/ ١٢٥)
(٣)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٤/ ٣٣٠)
(٤)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢/ ٢٧٢)
(٥)تفسير السمعاني (٥/ ٢١٢)
(٦)معالم التنزيل، البغوي، (٧/ ٣٣٠)

المبحث الرابع: الساق

المطلب الأول: إثبات صفة الساق.

الأدلة من القرآن:

استدل فريق بقوله تعال:﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ۝٤٢﴾ [القلم: ٤٢].

الأدلة من السنة:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَىٰ كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا".(١)

المطلب الثاني: دلالة الساق في قوله تعالىٰ:﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ ۝٤٢﴾ [القلم: ٤٢]

اختلف مفسرو السلف -ومن قبلهم الصحابة- في معنىٰ لفظ الساق في الآية علىٰ قولين:

القول الأول: المقصود من لفظ الساق في الآية ساق الله عز وجل، والمعنىٰ المراد يوم يكشف الله عز وجل عن ساقة.

القول الثاني: ليس المقصود من لفظ الساق ساق الله عز وجل، بل المقصود الشدة والكرب، والمعنىٰ يوم يكشف الله عز وجل عن الشدة والكرب والهول الشديد، وليس في هذه الآية دليل عند هؤلاء علىٰ ثبوت الساق لله عز وجل، بل الدليل حديث أبي سعيد الخدري المذكور آنفا، وذهب بعضهم إلىٰ أن الآية لا تدل بظاهرها علىٰ إثبات الساق استقلالا، بل تدل علىٰ ذلك بدليل إضافي وهو حديث أبي سعيد الخدري.

---

(١)صحيح البخاري (٦/ ١٥٩)، صحيح مسلم (٤/ ٢٢٥٩)

أدلة الفريق الأول:

استدل هؤلاء بما يلي:

١- بحديث أبي سعيد الخدري المذكور آنفا، وقالوا: قوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾ [القلم: ٤٢] إثبات لصفة الساق لله عز وجل كما في الحديث، وتنكيره للتعظيم والتفخيم.

٢- لا يصح في العربية أن يقال عن الشدة كُشِفَ عنها، بل يقال: كُشِفَت الشدة عن القوم فالعذاب والشدة هما المكشوف لا المكشوف عنه. قال ابن القيم: "إن لغة القوم في مثل ذلك أن يقال كُشِفَت الشدة عن القوم لا كُشِفَ عنها كما قال الله تعالىٰ﴿فَلَمَّا كَشَفۡنَا عَنۡهُمُ ٱلرِّجۡزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمۡ يَنكُثُونَ ١٣٥﴾ [الأعراف:١٣٥]، وقال:﴿۞ وَلَوۡ رَحِمۡنَٰهُمۡ وَكَشَفۡنَا مَا بِهِم مِّن ضُرّٖ لَّلَجُّواْ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ٧٥﴾ [المؤمنون٧٥] فالعذاب والشدة هما المكشوف لا المكشوف عنه".[١]

٣- أن ظاهر القرآن يدل علىٰ ذلك من جهة أنه أخبر أنه يكشف عن ساق، ويدعون إلىٰ السجود والسجود لا يصلح إلا لله، فعلم أنه هو الكاشف عن ساقه. قال ابن القيم: "إن ظاهر القرآن يدل علىٰ ذلك من جهة أنه أخبر أنه يكشف عن ساق ويدعون إلىٰ السجود والسجود لا يصلح إلا لله".[٢]

٤- إن قلنا المكشوف عنه الشدة فالشدة لا تنكشف إلا بدخول الجنة، وهذا وقت لا يؤمرون فيه بالسجود، وهذا إشكال يضعف القول. قال ابن القيم: "هناك تحدث الشدة وتشتد ولا تزال إلا بدخول الجنة، وهناك لا يدعون إلىٰ السجود، وإنما يدعون إليه أشد ما كانت الشدة".[٣]

وإلىٰ هذا ذهب ابن كثير حيث فسر الساق بالأهوال والزلازل والبلاء

(١)الصواعق المرسلة في الرد علىٰ الجهمية والمعطلة، ابن القيم، (١/ ٢٥٢-٢٥٣)

(٢)الصواعق المرسلة في الرد علىٰ الجهمية والمعطلة، ابن القيم، (١/ ٣٣-٣٤).

(٣)الصواعق المرسلة في الرد علىٰ الجهمية والمعطلة، ابن القيم، (١/ ٢٥٢-٢٥٣)

والامتحان والأمور العظام، ثم استشهد علىٰ ذلك بحديث أبي سعيد الخدري، وهذا يدل علىٰ أنه أثبت الساق صفة للرحمن.

وإليه ذهب القنوجي وقال بعد أن ذكر حديث أبي سعيد الخدري: "وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً فليس كمثله شيء".(١)

وكذلك السعدي.(٢)

أدلة الفريق الثاني:

استدلوا علىٰ ذلك بأن الله عز وجل قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴿٤٢﴾﴾ [القلم: ٤٢] ولم يقل عن ساق الله، ولا قال يكشف الرب عن ساقه، وإنما ذكر ساقًا منكَّرة غير معرَّفة ولا مضافة، وهذا اللفظ بمجرده لا يدل علىٰ أنها ساق الله، واستشهدوا علىٰ ذلك بأثر عن ابن عباس رواه الطبري والبيهقي فسر فيه الساق بالشدة والكرب.(٣)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها. وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك علىٰ ما شاء الله تعالىٰ من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد - إلىٰ ساعتي هذه - عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئا من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله. وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيئا كثيرا. وتمام هذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالىٰ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴿٤٢﴾﴾ فروي عن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة أن الله يكشف عن الشدة في

(١)فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٤/ ٢٧٣-٢٧٤)

(٢)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٨٨١)

(٣)روىٰ الطبري والبيهقي هذا الأثر عن ابن عباس بعدة أسانيد صحح ابن حجر بعضا وحسن بعضا، انظر جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٣/ ٥٥٤- ٥٥٩)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٨٣)، وانظر فتح الباري، ابن حجر، (١٣/ ٤٢٨)

الآخرة وعن أبي سعيد وطائفة أنهم عدوها في الصفات؛ للحديث الذي رواه أبو سعيد في الصحيحين. ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل علىٰ أن هذه من الصفات فإنه قال:﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴿٤٢﴾﴾ نكرة في الإثبات لم يضفها إلىٰ الله ولم يقل عن ساقه فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر".(١)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إنه ليس في ظاهر القرآن أن ذلك صفة لله تعالىٰ؛ لأنه قال:﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴿٤٢﴾﴾، ولم يقل عن ساق الله، ولا قال يكشف الرب عن ساقه، وإنما ذكر ساقاً منكَّرة غير معرَّفة، ولا مضافة، وهذا اللفظ بمجرده لا يدل علىٰ أنها ساق الله".(٢)

غير أن هنالك كلام آخر لشيخ الإسلام أنكر فيه أن يكون المقصود من الساق في الآية هذه الشدة، وهذا ربما يبدو معارض لقوله هذا، حيث قال: " كشف البلاء، أي: أزاله ورفعه، ويقال: كشف عنه أي أظهره وبيّنه، فمن الأولىٰ قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [النحل: ٥٤]، وقوله: وقال:﴿۞ وَلَوْ رَحِمْنَٰهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ لَّلَجُّواْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [المؤمنون٧٥]، وقوله: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴿١٣٥﴾﴾ [الأعراف:١٣٥]. ومن الثاني قوله:﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴿٤٢﴾﴾ [القلم: ٤٢] لم يقل يوم يكشف الساق، وهذا يبيّن خطأ من قال المراد بهذه كشف الشدة، وأن الشدة تسمىٰ ساقاً، فإنه لو أريد ذلك لقيل يوم يكشف الساق أو يكشف الشدة، وأيضاً فيوم القيامة لا يكشف الشدة عن الكفار، والرواية في ذلك عن ابن عباس ساقطة الإسناد".(٣)

ويمكن التوفيق بين الكلامين بأنه ربما يريد من كلامه الأول أن ظاهر الآية وحده لا يدل علىٰ إثبات الساق، بل يدل عليه بدليل خارجي، وهو حديث أبي سعيد الخدري.

(١)مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٣٩٤-٣٩٥)

(٢)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٥/ ٤٧٣)

(٣)الاستغاثة في الرد علىٰ البكري (ص: ٢٩٣)

أو أنه نفىٰ في كلامه الأول أن يكون قوله تعالىٰ:﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ ﴿٤٢﴾﴾ [القلم: ٤٢] دليلا علىٰ إثبات الساق لله عز وجل، بينما نفىٰ في كلامه الثاني أن يكون معنىٰ الساق في الآية الشدة، دون النص أو الإشارة إلىٰ ثبوت الساق لله عز وجل. وهذا يعني أن الساق في الآية ليس معناه الشدة، ولكنه في ذات الوقت ليس دليلا علىٰ إثبات الساق لله عز وجل، وبهذا المحمل لا تعارض بين القولين.

وعلىٰ هذا فإن مفسري السلف من هذه الناحية اتجهوا ثلاثة اتجاهات هي:

الأول: أثبت صفة الساق من هذه الآية صراحة، وربما فسرها بعد ذلك بلازم من لوازمها كالشدة مثلا، وهذا ما فعله أكثر مفسري السلف –كما ذكرت سابقا– مثل ابن القيم وابن كثير والقنوجي والسعدي.

الثاني: أوَّل لفظ الساق إلىٰ الشدة ونحوها، ولا شك أن هذا ليس تأويلا للصفة إنما هو تأويل للفظ يرون أنه لم يسق أصلا للدلالة علىٰ الصفة، أما صفة الساق فهم يثبتونها من حديث أبي سعيد الخدري.

الثالث: فسر الساق بالشدة والكرب ونحوها دون أن يذكر الصفة لا إثباتا ولا نفيا، أو نقل الأقوال دون اختيار أو ترجيح، وهذا يحتمل احتمالين:

الاحتمال الأول: أنهم أثبتوا الصفة من هذه الآية، لكنهم اقتصروا علىٰ تفسير الساق بلازم من لوازمه كالشدة مثلا، سواء أثبتوا الصفة من هذه الآية استقلالا، أو أثبتوها مقرونة بحديث أبي سعيد الخدري..

الاحتمال الثاني: أنهم لم يثبتوا الصفة من هذا الآية، بل أثبتوها من الحديث، وهذا يعني انهم أولوا لفظ الساق إلىٰ الشدة، وهذا ليس تأويلا للصفة؛ لأن اللفظ لم يسق أصلا للدلالة علىٰ الصفة،.

ومن المفسرين السلف من ذكر الأقوال دون اختيار أو ترجيح كالطبري، حيث نقل عن جماعة من الصحابة والتابعين أنه الأمر الشديد، ونقل الأثر المروي عن ابن عباس، ونقل مثله عن سعيد بن جبير، ثم نقل عن عبد الله بن مسعود قوله: "هَلْ تَعْرِفُونَ رَبَّكُمْ؟ " قَالَ: "فَيَقُولُونَ: سُبْحَانَهُ إِذَا اعْتَرَفَ لَنَا عَرَفْنَاهُ " قَالَ: «فَعِنْدَ ذَلِكَ

يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ فَلَا يَبْقَىٰ مُؤْمِنٌ إِلَّا خَرَّ لِلَّهِ سَاجِدًا، وَيَبْقَىٰ الْمُنَافِقُونَ ظُهُورُهُمْ طَبَقًا وَاحِدًا كَأَنَّمَا فِيهَا السَّفَافِيدُ» ، قَالَ: "فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا، فَيَقُولُ: قَدْ كُنْتُمْ تُدْعَوْنَ إِلَىٰ السُّجُودِ وَأَنْتُمْ سَالِمُونَ".[1] ومفاد هذا القول أن المقصود ساق الرحمن جل وعلا، وروىٰ بسنده عن أبي بردة عن أبيه عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم أنه قال:﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [القلم: ٤٢]، قَالَ: «عَنْ نُورٍ عَظِيمٍ يَخِرُّونَ لَهُ سُجَّدًا".[2] ونقل عن الربيع يكشف عن الغطاء، قال: ويدعون إلىٰ السجود وهم سالمون".[3] والسمعاني كذلك نقل الأثر عن ابن عباس، ومثله عن مجاهد، ونقل حديث سعيد ابن جبير، ونقل عن الحسن البصري أنه الستر بين الدنيا والآخرة، أو الغطاء بين الدنيا والآخرة.[4] وكذلك فعل البغوي.[5] وممن فسر الساق بالشدة دون أن يذكر الصفة لا اثباتا ولا نفيا القاسمي.[6]

وليس لدينا في كلام الفريق الثالث ما يرجح أن يكونوا فسروا صفة الساق باللازم، أو أوّلوا لفظ الساق. وعلىٰ أية حال فمن رأىٰ منهم أن الآية من آيات الصفات فأثبت الصفة أو فسرها بلوازمها فهو علىٰ منهج السلف، ومن رأىٰ أنها ليست من آيات الصفات فأوّل لفظ الساق هنا وأثبت الساق من حديث أبي سعيد لم يخرج عن منهج السلف.

❊ ❊ ❊

---

(١)المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم، قال الذهبي صحيح علىٰ شرط الشيخين، (٤/ ٥٤١)

(٢)مسند أبي يعلىٰ الموصلي (١٣/ ٢٦٩) وقال محققه حسين سليم أسد إسناده ضعيف، قال ابن كثير: ورواه أبو يعلىٰ عن القاسم بن يحيىٰ عن الوليد بن مسلم، به، وفيه رجل يهم، انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٨/ ١٩٩).

(٣)جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٣/ ٥٥٤- ٥٥٩)

(٤)تفسير السمعاني (٦/ ٢٨)

(٥)معالم التنزيل، البغوي، (٨/ ١٩٨)

(٦)محاسن التأويل، القاسمي، (٩/ ٣٠٣)

الخاتمة

١- التفسير باللازم يعني أن يبين المفسر معنىٰ اللفظ بمعنىٰ ملازم لمعناه الموضوع له في أصل اللغة.

٢- التفسير باللازم ليس اختلافا في التفسير، بل هو من باب التمثيل علىٰ المعنىٰ بذكر المطابق للفظ أو لازم من لوازمه.

٣- كثيرا ما تفسر صفات الله عز وجل باللازم، وذلك بالاستدلال بالصفة علىٰ غيرها من الصفات التي تلازمها ولا تنفك عنها.

٤- هنالك فرق بين التفسير باللازم والتأويل، فالتفسير باللازم يكون مع إثبات مدلول اللفظ الحقيقي، أما التأويل فلا يكون إلا بنفيه.

٥- تفسير صفة بلازم من لوازمها لا يعني أن تفسر به في كل موضع.

٦- فسر السلف الصفات الذاتية لله وهي الوجه والعينان واليدان والساق في القرآن بدلالاتها الالتزامية، مع إثبات المعنىٰ الأصلي للصفة، وأحيانا يصرحون بإثبات الصفة وغالبا لا يصرحون، لكن ذلك معروف عنهم ومعلوم في منهجهم.

٧- لفظ الوجه حيث ورد مضافا إلىٰ الله يدل علىٰ ثبوت صفة الوجه له سبحانه، وعلىٰ معان كثيرة ملازمة للصفة كإثبات الإخلاص وطلب الثواب. ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا الوجه في قوله تعالىٰ:﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾ [البقرة: ١١٥] اختُلف في المراد منه: فقيل الوجه صفة لله، وقيل الوجه القبلة أو الجهة أو نحو ذلك، وهذا ليس تأويلا للصفة؛ لأن من أولوها لا يرون أنها من آيات الصفات.

٨- لفظ العين المضافة إلىٰ الله عز وجل دليل علىٰ ثبوت صفة العين له

سبحانه، وعلىٰ بعض لوازمها المناسبة للسياق، مثل حفظ الله أنبيائه بالإشارة إلىٰ أنهم بمرأىٰ من الله، وأنه يرقبهم ويحفظهم.

٩- لفظ اليد المضافة إلىٰ الله عز وجل دليل علىٰ اثبات الصفة له سبحانه، وعلىٰ لوازمها المناسبة للسياق، مثل الجود والخير والقوة والقدرة والسيطرة والملك.

١٠- الساق في قوله: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} [القلم: ٤٢]، حيث ورد منكرا من غير إضافة لله عز وجل، محل خلاف بين السلف والراجح عندي أنه ساق الرب عز وجل.

* * *

المصادر المراجع

١- الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي) (المتوفي سنه ٧٨٥هـ)، علي بن عبد الكافي بن السبكي وولده عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، عام النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.

٢- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٣- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن أبي علي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.

٤- الاستغاثة في الرد على البكري، أحمد بن تيمية (المتوفى: ٧٢٨ هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، أصل الكتاب: رسالة ماجستير - قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ

١- الأسماء والصفات للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢- أصول السرخسي، السرخسي، محمد بن أحمد، تحقيق رفيق العجم، الرياض، دار المفيد ودار المعرفة، ١٩٩٧

٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد الشنقيطي (١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥م.

٤- الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد علىٰ مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، (المتوفىٰ: ٤٥٨هـ)، المحقق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠١.
٥- بدائع الفوائد الجامع لما فسره الإمام ابن قيم الجوزية (المتوفىٰ: ٧٥١هـ)، المحقق يسري السيد أحمد وصالح الشامي، دار الجوزي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
٦- البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفىٰ: ٧٩٤هـ)
٧- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام، (المتوفىٰ: ٧٢٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٦هـ
٨- التفسير البسيط، علي بن أحمد الواحدي (٤٦٨ه)، عمادة البحث العلمي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠ هـ.
٩- تفسير العثيمين، الفاتحة والبقرة، محمد بن صالح العثيمين (المتوفىٰ: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٣ هـ.
١٠- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفىٰ: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفىٰ الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩ هـ.
١١- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
١٢- تفسير القرآن الكريم (ابن القيم)، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
١٣- تفسير القرآن، المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن

أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م

١٤- تفسير الموطأ، عبد الرحمن بن مروان الأنصاري، أبو المطرف القَنَازِعي (المتوفى: ٤١٣ هـ)، حققه وقدم له وخرج نصوصه: الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: دار النوادر – بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٥- التقرير والتحبير، محمد بن محمد، ابن أمير حاج، ابن الموقت الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٦- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية – الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٧- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم،، أحمد ابن إبراهيم بن حمد (المتوفى: ١٣٢٧هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦.

١٨- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م.

١٩- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٢٠- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١ه)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

٢١- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن - عبد

العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٢٢- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد السيد الجليند، الناشر: مؤسسة علوم القرآن – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤.
٢٣- رسالة في المنطق إيضاح المبهم في معاني السلم، أحمد الدمنهوري (١١٩٢ه – ١٧٧٨م)، التحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٠م.
٢٤- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد ابن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
٢٥- سنن الترمذي، محمد بن عيسى، الترمذي، (المتوفى ٢٧٩هـ)، تحقيق: وتعليق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥م.
٢٦- شرح العقيدة السفارينية - الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، محمد ابن صالح العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ
٢٧- شرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: السادسة، ١٤٢١ هـ
٢٨- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣.
٢٩- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق:: محمد زهير

الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ
٣٠- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (المتوفى ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣١- طريق الهجرتين وباب السعادتين،: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ.
٣٢- العرش وما رُوِي فيه، أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (المتوفى: ٢٩٧هـ)، المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٣٣- الفتاوى الكبرى لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٣٤- فتح الباري شرح صحح البخاري ، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، أحمد بن على ، محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب ، دار الريان للتراث ، الثانية ، ١٩٨٧ .
٣٥- فتحُ البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، راجعه عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، الناشر: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
٣٦- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد بن صالح العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
٣٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمرو الزمخشري، (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ

٣٨- لمعة الاعتقاد، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٩- مجاز القرآن، أبي عبيدة بن المثنىٰ التيمي ٢١٠ه، الطبعة الاولىٰ ١٩٥٤، الناشر محمد سامي أمين الخانجي.

٤٠- مجموع فتاوىٰ ابن تيمية، تقي الدين ابن تيمية، مجمع الملك فهد، سنة النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٤١- محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي (المتوفىٰ: ١٣٣٢هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلميه - بيروت، الطبعة: الأولىٰ - ١٤١٨ هـ

٤٢- المحصول، محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفىٰ: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٤٣- مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (المتوفىٰ: ٧٥١هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفىٰ: ٧٧٤هـ)، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

٤٤- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (المتوفىٰ: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

٤٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد النسفي (٧١٠ه)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٤٦- المستدرك علىٰ الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله ابن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري

المعروف بابن البيع (المتوفىٰ: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١١ – ١٩٩٠.

٤٧- المستصفىٰ من علم أصول الفقه، الغزالي، تحقيق نجوىٰ ضوّ، دار إحياء التراث العربي، الأولىٰ، ١٩٩٧.

٤٨- مسند أبي يعلىٰ، أبو يعلىٰ أحمد بن علي التميمي، الموصلي (المتوفىٰ: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

٤٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١ه)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٥٠- معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠ هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٥١- المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، محمد بن عبد الرحمن المغراوي، الناشر: مؤسسة الرسالة – دار القرآن، سنة النشر: ١٤٢٠ – ٢٠٠٠.

٥٢- مقدمة في أصول التفسير، أحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام (المتوفىٰ: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م.

❊　　　❊　　　❊